تطوير المحاسبة عن انخفاض قيمة أصول إعادة التأمين وفقاً للمعايير المحاسبية– دراسة ميدانية–

د. عماد سعد محمد الصايغ*

ملخص

هدفت الدراسة إلي تطوير المحاسبة عن انخفاض قيمة أصول إعادة التامين في شركات التامين، من خلال تحديد ماهية وأسباب الانخفاض في قيمة الأصول، والتعرف على أساليب الاعتراف والقياس والإفصاح المحاسبي عن خسائر الانخفاض في قيمة الأصول واستردادها، وبناء نموذج محاسبي يحدد أسس الاعتراف والقياس والإفصاح المحاسبي عن خسائر الانخفاض في قيمة أصول إعادة التأمين تسترشد به شركات التامين في المحاسبة عن أصولها التي انخفضت قيمتها واستردادها.

وتوصلت الدراسة إلي قبول الفروض القائلة بأنه لا توجد فروق ذات دلالة جوهرية بين أراء فئات العينة (أساتذة المحاسبة بالجامعات المصرية، ومعدي القوائم المالية، والمراجعين الخارجيين للحسابات) حول أهمية المحاسبة عن خسائر الانخفاض قيمة أصول إعادة التامين في شركات التامين. وأهمية العوامل المؤثرة على انخفاض قيمة أصول إعادة التامين في شركات التامين. وأساليب قياس خسائر انخفاض قيمة أصول إعادة التامين في شركات التامين. والمعالجة المحاسبية لخسائر انخفاض قيمة أصول إعادة التامين في شركات التامين. والمعالجة المحاسبية لاسترداد خسائر انخفاض قيمة أصول إعادة التامين في شركات التامين.

وأوصت الدراسة بالاستفادة من النموذج المقترح للمحاسبة عن انخفاض قيمة أصول إعادة التأمين لديها، ورفع الوعي المحاسبي بأهمية القياس والإفصاح المحاسبي عن الانخفاض في قيمة الأصول لدى المسئولين عن إعداد القوائم المالية، وإجراء مزيد من الدارسات التي تتناول تطوير المحاسبة عن انخفاض قيمة أصول أخري بخلاف الأصول الثابتة والأصول المتداولة مثل الشهرة.

الكلمات المفتاحية :انخفاض قيمة الأصول، القوائم المالية، معايير المحاسبة، شركات التامين، إعادة التامين، خسائر انخفاض قيمة الأصول، استرداد خسائر انخفاض قيمة الأصول.

(*) أستاذ المحاسبة المساعد، كلية التجارة (بنين)، جامعة الأزهر بالقاهرة
emad_elsaygh@yahoo.com

The Development Of Accounting For Impairment Of Assets Reinsurance In Accordance With The Accounting Standards -A Field Study-

Abstract

This study aimed to develop the accounting for impairment of assets of reinsurance in the insurance companies, by selecting the nature and causes of the impairment in the value of assets. To identify methods of recognition, measurement and disclosure of accounting for impairment losses in the value of assets and recovered. and build the foundations of accounting model determines the recognition, measurement, and disclosure of accounting for impairment losses in the value of the assets of the reinsurance guided by the insurance companies in the accounting for impaired assets and recovered.

The study found, to accept the hypothesis notion that there are no significant differences substantially between the views of groups of the sample (professors of accounting at Egyptian universities. the authors of the financial statements, and the external auditors) about the importance of accounting for impairment losses asset value of reinsurance in the insurance companies. the importance of the factors affecting the impairment the value of the assets of reinsurance in the insurance companies. And methods of measuring the impairment loss reinsurance assets in insurance companies. The accounting treatment of impairment losses on reinsurance assets in insurance companies. And accounting treatment and recovery Impairment losses on reinsurance assets in insurance companies.

The study recommended taking advantage of the proposed model to account for the impairment of the assets of reinsurance has, raise awareness of the accounting of the importance of measurement and disclosure of accounting for the impairment in the value of assets of those responsible for the preparation of financial statements, and further searchers dealing with the development of accounting for impairment of assets other than fixed assets and assets traded like goodwill.

Key words:

Impairment of Assets, Financial Statements, Accounting Standards, Insurance Companies, Reinsurance, losses of Impairment on assets, Recover losses Impairment of Assets.

مقدمة

تتعرض الأصول في بعض الأحيان إلى انخفاض في قيمتها، ويؤدى عدم أخذ اثر هذا الانخفاض في الاعتبار أو معالجته بطريقة خاطئة إلى تشويه نتائج أعمال الوحدات الاقتصادية ومراكزها المالية وبالتالي اتخاذ قرارات غير سليمة من قبل مستخدمي القوائم المالية، وفي هذا الصدد يحتاج مستخدمي القوائم المالية لشركات التأمين إلى معلومات عن خسائر انخفاض قيمة أصول إعادة التامين على المركز المالي وأداء الشركات.

إذ أنه في حالة انخفاض قيمة أصول إعادة التأمين للطرف المتخلي عن الخطر فأنه يجب تخفيض القيمة الدفترية لهذه الأصول وبالتالي الاعتراف بانخفاض القيمة كخسارة في قائمة الدخل، وتنخفض قيمة الأصول من إعادة التأمين إذا كان هناك أدلة موضوعية، كنتيجة لحادث وقع بعد تاريخ الاعتراف الأولي بهذه الأصول من إعادة التأمين، يفيد أن المتخلي عن الخطر لن يكون بإمكانه استلام كامل المبالغ المستحقة له بموجب شروط العقد، وأن يكون لذلك الحدث تأثير قابل للقياس بشكل موثوق على المبالغ التي سيستلمها الطرف المحول للخطر من الطرف معيد التأمين(IFRS, No.4, 2013.)

وفيما يتعلق بالمعايير ذات الصلة بهذا الموضوع نجد أن هناك الكثير من المعايير التي تناولت قضايا الاعتراف والقياس والإفصاح عن الأصول بصفة عامة والانخفاض في قيمتها بصفة خاصة، إلا أن تلك المعايير المحاسبية قد اختلفت فيما بينها عند تناول الاعتراف والقياس والإفصاح المحاسبي لمشكلة خسائر الانخفاض في قيمة الأصول واستردادها، وما زال هناك جدل قائم حول فعالية الحلول التي قدمتها تلك المعايير.

ويحتاج مستخدمي القوائم المالية في الوحدات الاقتصادية بصفة عامة وشركات التامين بصفة خاصة إلى معلومات تمكنهم من اتخاذ قراراتهم وترشيد أحكامهم، ويمثل بند الأصول أهمية خاصة لمستخدمي القوائم المالية لما له من أثر على المركز المالي للوحدة الاقتصادية ونتائج أعمالها، مما يتطلب ضرورة القياس السليم للأصول ومتابعة ما يطرأ عليها من تغيرات.

ويقوم الباحث بدراسة وتحليل الانخفاض في قيمة أصول إعادة التامين في شركات التامين وفقاً للمعايير المحاسبية، وبناء نموذج محاسبي لتلك المشكلة يفيد مستخدمي القوائم المالية بصفة عامة وشركات التامين بصفة خاصة في اتخاذ قراراتهم المختلفة، نظراً لأن قياس الانخفاض في قيمة الأصول والإفصاح عنه له تأثير على قرارات مستخدمي القوائم المالية.

مشكلة البحث

بالرغم من الاهتمام الملحوظ بانخفاض قيمة الأصول من جانب العديد من المنظمات العلمية والمهنية ومن جانب كتاب الفكر المحاسبي لتأثيره علي القوائم المالية في كافة الوحدات الاقتصادية، إلا أن هناك العديد من الأمور المحاسبية التي ما زالت محل نقاش وجدل، فما زالت هناك مساحة كبيرة من الاختيار متروكة للوحدة الاقتصادية مثل المؤشرات التي يتم علي أساسها الاعتراف بخسائر الانخفاض في قيمة الأصول، حيث لا توجد مؤشرات محددة وتُركت لإدارة الوحدات الاقتصادية إمكانية استخدام مؤشرات أخري بخلاف الواردة بالمعايير المحاسبية، أيضاً توقيت الاعتراف بخسائر الانخفاض في قيمة الأصول وكيفية قياسه فهل يتم بالنسبة لكل أصل علي حدة أم يتم لكل مجموعة متجانسة من الأصول،

فضلا عن كيفية الإفصاح عن خسائر الانخفاض في قيمة الأصول فهل يتم في صلب القوائم المالية أم في التقارير المالية الاخري بخلاف القوائم المالية، وتوقيت الإفصاح عن خسائر الانخفاض في قيمة الأصول فهل يتم الإفصاح عنه في القوائم المالية السنوية أم الفتريه أم هما معاً.

وبالتالي فان مشكلة البحث تتخلص في الإجابة عن التساؤلات الآتية:

١- ما هية وأسباب الانخفاض في قيمة الأصول؟

٢- كيف يتم الاعتراف والقياس والإفصاح المحاسبي عن خسائر الانخفاض في قيمة الأصول؟

٣- كيف يتم الاعتراف والقياس والإفصاح المحاسبي عن استرداد خسائر الانخفاض في قيمة الأصول؟

٤- هل يمكن تطوير المحاسبة عن الانخفاض في قيمة الأصول وفقا لمعايير المحاسبة بالتغلب علي نقاط الخلاف فيما يتعلق بالاعتراف والقياس والإفصاح المحاسبي عن خسائر الانخفاض في قيمة الأصول واستردادها؟

هدف البحث

يهدف البحث بصفة أساسية إلى تطوير المحاسبة عن انخفاض قيمة أصول إعادة التامين في شركات التامين، وتحقيق الأهداف الفرعية التالية:

١- تحديد ماهية وأسباب الانخفاض في قيمة الأصول.

٢- دراسة أساليب الاعتراف والقياس والإفصاح المحاسبي عن خسائر الانخفاض في قيمة الأصول.

٣- دراسة أساليب الاعتراف والقياس والإفصاح المحاسبي عن استرداد خسائر الانخفاض في قيمة الأصول.

٤- دراسة أساليب الاعتراف والقياس والإفصاح المحاسبي عن خسائر انخفاض قيمة أصول إعادة التامين في شركات التامين واستردادها.

٥- بناء نموذج محاسبي يحدد أسس الاعتراف والقياس والإفصاح المحاسبي عن خسائر الانخفاض في قيمة أصول إعادة التأمين تسترشد به شركات التامين في المحاسبة عن أصولها التي انخفضت قيمتها واستردادها.

فروض البحث

لتحقيق أهداف البحث الرئيسية والفرعية، أمكن للباحث صياغة الفروض الآتية:

١- لا توجد فروق ذات دلالة جوهرية بين أراء فئات العينة على أهمية المحاسبة عن خسائر الانخفاض في قيمة أصول إعادة التامين في شركات التامين.

٢- لا توجد فروق ذات دلالة جوهرية بين أراء فئات العينة نحو أهمية العوامل المؤثرة على انخفاض قيمة أصول إعادة التامين في شركات التامين.

٣- لا توجد فروق ذات دلالة جوهرية بين أراء فئات العينة نحو أساليب قياس خسائر الانخفاض في قيمة أصول إعادة التامين في شركات التامين.

٤- لا توجد فروق ذات دلالة جوهرية بين أراء فئات العينة نحو المعالجة المحاسبية لخسائر الانخفاض في قيمة أصول إعادة التامين في شركات التامين.

٥- لا توجد فروق ذات دلالة جوهرية بين أراء فئات العينة نحو الاعتراف والإفصاح عن استرداد خسائر الانخفاض في قيمة أصول إعادة التامين في شركات التامين.

أهمية البحث

تتمثل أهمية البحث في الآتي:

١- أهمية تناول مشكلة الانخفاض في قيمة الأصول لما لها تأثير علي مستخدمي القوائم المالية في شركات التامين، خاصة بعد أن أصبح واضحاً أن فقد الأصول لعدم قدرتها علي تغطية كل أو بعض تكاليفها امرأ ضرورياً في ظل التقدم التكنولوجي والتغيرات الاقتصادية المتلاحقة والمنافسة القوية بالأسواق العالمية.

٢- أهمية الكشف عن مساحة الاختيار المتاحة لإدارة الوحدات الاقتصادية بصفة عامة وشركات التامين بصفه خاصة فيما يتعلق بالاعتراف والقياس والإفصاح المحاسبي عن خسائر الانخفاض في قيمة الأصول وتحديد قيمته في الفكر المحاسبي المعاصر، وذلك بهدف توفير المعلومات اللازمة التي تحد من إدارة الربحية بدرجة كبيرة خاصة وان احد مقاييس جودة القوائم والتقارير المالية يتمثل في الحد من الحكم الشخصي للإدارة.

٣- بناء نموذج محاسبي يتغلب علي نقاط الخلاف في إصدارات المنظمات العلمية والمهنية وكتابات أدباء الفكر المحاسبي فيما يتعلق بالاعتراف والقياس والإفصاح المحاسبي لمشكلة الانخفاض في قيمة الأصول يستفيد منه مستخدمي القوائم المالية للوحدات الاقتصادية بصفة عامة وشركات التامين بصفة خاصة.

نطاق البحث وحدوده

سيركز الباحث في تطوير المحاسبة عن الانخفاض في قيمة أصول إعادة التامين في شركات التأمين وبناء النموذج المقترح علي الآتي:

١- الأصول الثابتة الملموسة التي تقتنى بغرض الاستخدام والاستثمارات طويلة الأجل دون بقية الأصول الاخري مثل الشهرة.

٢- الانخفاض الدائم في قيمة الأصول نظراً لأن الانخفاض المؤقت لا يثير نفس مشاكل التطبيق كما يمكن أن يكون موضوعات لبحوث أخري.

٣- التركيز في تطوير المحاسبة عن الانخفاض في قيمة أصول شركات التامين وبناء النموذج المحاسبي المقترح علي معايير التقارير المالية الدولية ومعايير المحاسبة الأمريكية والدولية دون الاخري.

٤- اقتصار أراء عينة الدراسة علي أساتذة المحاسبة بالجامعات المصرية ومعدي القوائم المالية ومراقبي الحسابات الخارجين فقط دون غيرهم.

منهج البحث

قام الباحث بالاعتماد على المنهجين الاستقرائي والاستنباطي، حيث استخدم **المنهج الاستنباطي** في صياغة الإطار النظري للبحث من حيث مشكلته وأهدافه وأهميته وصياغة فروضه، ، والتعرف على مشكلة الانخفاض في قيمة الأصول، والمعالجات المحاسبية التي قدمت لتلك المشكلة سواء فيما يتعلق بالاعتراف أو القياس أو الإفصاح المحاسبي عنها، والتحليل الانتقادى المقارن للحلول المقدمة لتلك المشكلة بغرض حصر أوجه الشبه والاختلاف والضعف بها. وذلك من خلال ما أمكن التوصل إليه من مراجع ودوريات وإصدارات علمية متخصصة في مجال المحاسبة المالية.

كما استخدام الباحث **المنهج الاستقرائي** في الدراسة الميدانية التي تمت بهدف استقراء المعالجات المحاسبية المرتبطة بانخفاض قيمة الأصول والمطبقة بالوحدات الاقتصادية بصفة عامة وشركات التامين بصفة خاصة، وذلك للوقوف على مدى التزام تلك الوحدات بالقياس والإفصاح المحاسبي عن خسائر انخفاض قيمة الأصول واستردادها، ومعرفة اتجاهات عينة الدراسة الميدانية المكونة من أساتذة المحاسبة بالجامعات المصرية ومعدي القوائم المالية ومراقبي الحسابات الخارجين نحو مشكلة الانخفاض في قيمة الأصول.

خطة البحث

لتحقيق أهداف واختبار فروضه فقد تم تقسيمه إلي:

المبحث الأول: إعادة التأمين– إطار مفاهيمي

المبحث الثاني: الدراسات السابقة التي تناولت انخفاض قيمة أصول إعادة التامين.

المبحث الثالث: انخفاض قيمة أصول إعادة التامين في الفكر والتطبيق المحاسبي.

المبحث الرابع: نموذج مقترح للمحاسبة عن انخفاض قيمة أصول إعادة التامين في شركات التامين.

المبحث الخامس: دراسة ميدانية لتقييم فعالية النموذج المحاسبي المقترح للمحاسبة عن انخفاض قيمة أصول إعادة التامين في شركات التامين.

النتائج والتوصيات.

مراجع البحث.

ملحق البحث.

المبحث الأول
إعادة التأمين– إطار مفاهيمي

١/١مقدمة:

تلعب عملية إعادة التأمين دوراً هاماً وحيوياً في صناعة التأمين، فهي تقدم القدرة التي يحتاجها المؤمن المباشر(الشركة المسندة)، لتغطية الأخطار التي لم يكن في استطاعته تغطيتها، بالإضافة إلى كونها تعمل على توزيع المخاطر التأمينية بشكل متجانس كماً ونوعاً، وبالتالي جعل محفظة المخاطر لدى الشركة المسندة متوازنة نسبياً. ويهدف هذا المبحث إلي توضيح مفهوم وتطور عملية إعادة التأمين وعناصرها، وأهم أسباب اللجوء إليها من قبل شركات التأمين، وأساليب عملية إعادة التأمين، والعوامل الرئيسية التي تؤثر في تقدير الجزء المحتفظ به من إعادة التامين، وإيجابيات وسلبيات عملية إعادة التأمين. وذلك علي النحو التالي:

٢/١ إعادة التامين

تعرف إعادة التامين بأنها "عملية داخلية بين المؤمن المباشر ومعيد التأمين حيث يتنازل المؤمن المباشر عن كل أو جزء من الخطر الذي قبله إلي شركة إعادة التامين التي تتعهد بتحمل كل أو جزء من التعويض الذي ينشا نتيجة تحقق الخطر المؤمن منه وذلك في مقابل قيام المؤمن المباشر بدفع أقساط إعادة التامين، كما أن شركة إعادة التامين يمكنها أن تعهد بجزء أو كل من العملية التي قبلت إعادة التامين عليها من المؤمن الأصلي إلي شركة أخري لإعادة تأمينها مرة أخري من خلال عقد تامين جديد ويطلق علي هذه العملية **إعادة التأمين**(سيد،٢٠١٣).

ولقد بدأت فكرة إعادة التأمين في القرن الرابع عشر عقب التطور الكبير لعمليات التأمين وإنشاء شركات التامين المتخصصة، وظهرت أول وثيقة تشتمل علي عملية تامين معروفة في عام ١٣٧٠م ولكنها لم تكن قائمة وقتئذ على أسس فنية صحيحة بل كانت أقرب ما تكون إلى الرهان(عريقات وعقل،٢٠٠٨). ولقد تمت أول اتفاقية لإعادة التأمين في أوروبا عام ١٨٢١م حيث كانت اتفاقية متبادلة لإعادة التأمين بين شركة بلجيكية وأخرى فرنسية، ولم تظهر شركات إعادة التامين المتخصصة إلا في عام ١٨٤٦م عندما تأسست شركة كولونيا الألمانية Cologne Re، وفي عام ١٨٦٣م أنشئت الشركة السويسرية لإعادة التأمين Swiss Re، وفي عام ١٨٨٣م أنشئت شركة ميونخ لإعادة التأمين Munich Re، وفي عام ١٩٠٧م أنشئت الشركة البريطانية Mercantile & General ، ثم توالى بعد ذلك إنشاء شركات إعادة التأمين التي سرعان ما انتشرت في معظم بلاد العالم (عبد ربه،٢٠٠٦).

٣/١عناصر إعادة التامين

تتمثل عناصر إعادة التأمين في: المؤمن المباشر Direct Insurance وهي شركة التأمين الأصلية التي قبلت العملية التأمينية كبيرة الحجم، فاحتفظت بجزء لنفسها وتنازلت عن الجزء المتبقي لصالح شركات تأمين أخرى. ومعيد التأمين Reinsure وهو الطرف الثاني في عملية إعادة التأمين، حيث يتمثل في إحدى شركات التأمين التي قبلت إعادة تأمين جزء من العملية لديها. والمبلغ المعاد تأمينه Sum Reinsure ويمثل المبلغ الذي تنازلت عنه شركة التأمين المسندة من عملية التأمين لصالح شركة إعادة التأمين. والمبلغ المحتفظ به Retention ويمثل المبلغ الذي احتفظت به الشركة المسندة

حيث يقع تحت مسؤوليتها وتتسلم الأقساط عنه. وقسط إعادة التأمين Reinsurance Ration وهو القسط الذي تدفعه الشركة المسندة لشركة إعادة التأمين ويكون جزء من التأمين الأصلي وهو يتناسب طردياً مع المبلغ المتنازل عنه لصالح شركة إعادة التأمين. وعمولة إعادة التأمين Reinsurance Commission وهو مبلغ مستحق للشركة المسندة من شركة إعادة التأمين نتيجة تنازل الشركة المسندة عن جزء من عملية التأمين لصالح شركة إعادة التأمين. وعقد إعادة التأمين Reinsurance Contract وهو وثيقة قانونية تنظم العلاقة بين الشركة المسندة وشركة إعادة التأمين، وعلى هذا الأساس لا يستطيع المؤمن له الأصلي أن يطالب شركة إعادة التأمين بأي مبلغ وبأية مطالبات نتيجة تحقق خطر حيث يستطيع فقط مطالبة الشركة المسندة سواء كانت شركة إعادة التأمين ستدفع نصيبها من الخسائر أم لا (الجباعي،١٩٩٧).

١/٤أسباب إعادة التامين:

تلجأ شركات التامين إلى إعادة التأمين لواحد أو أكثر من الأسباب التالية: للحماية والضمان Security فأحد الأسباب التي تدعو المؤمن لشراء إعادة التأمين هو التخلص من الشك والاحتياط من وقوع الخسارة، فشراء التأمين من قبل المؤمن له يوفر الاطمئنان والراحة النفسية، وشركات التأمين تبحث عن نفس الضمان والراحة النفسية والطمأنينة عن طريق إعادة التأمين. أو التوازن والاستقرار Stability التأمين تساعد شركات التأمين على تجنب التقلبات الشديدة في قيمة وعدد الخسائر بين السنة والأخرى وخلال السنة نفسها، وهذا هو نفس الدافع الذي يدعو المؤمن لهم لشراء التأمين في البداية. أو الطاقة الاستيعابية Capacity فلكل شركة تأمين طاقة استيعابية محدودة مالياً بالنسبة لحجم الخطر الذي تستطيع قبوله، وهذا بالتأكيد الوضع السائد بغض النظر عن حجم شركة التأمين، مما يعني اضطرار الشركة لرفض الخطر أو قبول جزء منه إذا كان حجمه أعلى من طاقتها الاستيعابية، وبشراء إعادة التأمين فإن شركة التأمين المباشرة يمكنها زيادة طاقتها الاستيعابية للقبول. أو الكوارث Catastrophes إن شركات التأمين المباشرة ليست مستثناه من احتمال تعرضها للكوارث الشاملة، وهذا قد يعرضها لمشاكل مالية يستوجب عليها تجنبها، والشركة تستطيع تجنب هذا الأمر عن طريق نقل جزء كبير من هذا الخطر لمعيد التأمين. أو الفوائد ذات النطاق الأوسع Macro benefits تكمن تلك الفوائد في توزيع عبء الخسائر التي قد يتعرض لها اقتصاد الدولة على معيدي التأمين في مختلف دول العالم(العجمي،٢٠٠٩).

١/٥ أنواع إعادة التأمين

١ – إعادة التأمين الاختياري Facultative Reinsurance

توصف بأنها إعادة التأمين على الخطر الواحد وهي أقدم أنواع إعادة التأمين، حيث تقوم الشركة المسندة بعرض كل خطر(أو وثيقة تأمين) على حدة على معيد التأمين الذي بدوره يبدي موافقته أو رفضه للعملية، وعليه فإن شركة التأمين تكون مضطرة لأن تنتظر الموافقة أو الرفض من قبل معيد التأمين، بمعنى أن هذا النوع من إعادة التأمين يتوقف على حرية اختيار المعيد (فهو ليس ملزماً بقبول أو رفض أي عرض)، كما أن لشركة التأمين الحرية بأن لا تتنازل أو تسند أي خطر لمعيد التأمين.

ويعيب هذه الطريقة أنها تتطلب وقت وجهد كبيرين من قبل الشركة المسندة، مما يؤدي إلى ارتفاع التكاليف الإدارية(العجمي،٢٠٠٩).

٢ – إعادة التأمين الإلزامي (الاتفاقي) Obligatory Reinsurance

بمقتضى هذه الطريقة تكون هناك اتفاقية معقودة مسبقاً بين كلٍ من الشركة المسندة ومعيد التأمين، توضح النسبة أو الأجزاء التي يقبلها معيد التأمين من كل عملية تتعاقد عليها الشركة المسندة في فرع معين أي أن الاتفاقية تكون ملزمة لكلا الطرفين في حدود النسبة أو الجزء المتفق عليه(سيد،٢٠٠١٣).

إن عمليتي إعادة التأمين الاختياري والإلزامي تعتبران الشكلين الرئيسيين لإعادة التأمين، حيث لا يمكن الاستغناء عن أي منهما في عمل شركات التأمين والإعادة، فبالرغم من أن إعادة التأمين الإلزامي جاءت شكلاً متطوراً للتأمين، يبقى لكل من هذين النوعين شرطه وظرفه الذي يستخدم فيه ليحقق الغاية والهدف من استخدامه.

٦/١أساليب إعادة التأمين

تنقسم أساليب (طرق) عملية إعادة التأمين بشكل أساسي إلى نوعين هما(العجمي، ٢٠٠٩) و(سيد، ٢٠٠١٣):

١ – إعادة التأمين النسبي Proportional Treaties

وفي هذا النوع من عمليات إعادة التأمين تقوم الشركة المسندة بتحديد النسبة التي تريد أن تحتفظ بها من الخطر وتوافق على إسناد الباقي إلى معيدي التأمين، حيث يتم توزيع الأقساط والخسائر بنفس نسب توزيع مبالغ التأمين التي اتفق عليها في العقد. وهناك عدة أنواع من إعادة التأمين النسبي هي:

– **إعادة التأمين على أساس الحصة** وبموجب هذه الاتفاقية تسند أو تتنازل الشركة المسندة عن نسبة متفق عليها من كل خطر إلى معيد التأمين، ويتميز هذا النوع ببساطته وسهولته لصالح معيد التأمين الذي يحصل على حصته من أي خطر تكتتب به الشركة المسندة حتى ولو كان صغيراً جداً، لذلك تحصل الشركة المسندة على عمولة عالية من معيد التأمين، وبهذا الشكل يحصل معيد تأمين الحصة على محفظة متوازنة ويتجنب الانتقاء السيئ ضده.

– **إعادة التأمين على أساس الحصة المتغيرة** وفي هذا النوع من اتفاقيات الإعادة تتجاوز فيه الشركة المسندة جمود اتفاقية الحصة التي لا يمكن تغيير حد احتفاظها فيه، حيث تستطيع شركة التأمين مع عملية إعادة التأمين على أساس الحصة المتغيرة أن تحتفظ بحدود مختلفة حسب نوع التأمين والخطر، وعليه فإن هذه العملية تعطي للشركة المسندة حداً متغيراً لاحتفاظها يتغير وفقاً لنوع التأمين، ومع اختلاف حد احتفاظ شركة التأمين حسب نوع التأمين، فإن معيد التأمين لم يعد يشارك بالكامل مع الشركة المسندة ولم يعد يحصل على محفظة أخطار متوازنة مع الشركة المسندة، وبذلك لا تحصل الشركة المسندة على عمولة عالية كما في عملية إعادة التأمين على أساس الحصة.

– **إعادة تأمين على أساس تجاوز الاحتفاظ (اتفاقية الفائض)** وبموجب إعادة تأمين الفائض فإن معيد التأمين يشارك فقط في الأخطار التي يزيد مبلغ تأمينها عن حد احتفاظ الشركة المسندة وهذه هي الميزة الأساسية التي تقدمها هذه الاتفاقية، حيث أنها ليست مضطرة لأن تشارك معيد التأمين في الأخطار التي تقع ضمن نطاق احتفاظها بل تبقيها جميعها لنفسها ما دامت ضمن حدود الاحتفاظ، وتقوم بإسناد ما يزيد

عن حد الاحتفاظ لمعيد التأمين، وطبقاً لهذه الاتفاقية فإن حد احتفاظ الشركة يسمى خط Line (وهو دائماً خط واحد)، وتكون سعة اتفاقية الفائض (أو تسمى بمسؤولية المعيد) أضعاف هذا الخط.

– **إعادة التأمين على أساس الفائض والحصة** وتستخدم هذه الاتفاقية عندما ترغب شركة التأمين في تخفيض حد احتفاظها من اتفاقية الفائض، وذلك من خلال إسناد جزء منه عبر اتفاقية الحصة إلى معيد الحصة، وغالباً ما تلجأ شركات التأمين إلى هذا النوع من اتفاقيات الإعادة، عندما تكون الشركة مبتدئة وجديدة في مجال التأمين فلا تستطيع الاحتفاظ بمبالغ تأمين كبيرة، أو عندما تبدأ شركة التأمين في الاكتتاب في فرع تأمين جديد، وفي هذه الحالة يسمى حد الاحتفاظ بالاحتفاظ الإجمالي، ويأخذ معيد الحصة نسبة مئوية من هذا الاحتفاظ، أما الجزء المتبقي من الاحتفاظ الإجمالي بعد تنزيل نسبة معيد الحصة فيبقى من نصيب شركة التأمين ويسمى بالاحتفاظ الصافي.

٢– إعادة التأمين الغير نسبي Non- Proportional Treaties

إن طرق إعادة التأمين النسبي تتم على أساس مبلغ التأمين، أما طرق إعادة التأمين غير النسبي فتعتمد على الخسائر، حيث يوافق معيد التأمين على دفع مبلغ إذا تجاوزت الخسارة المبلغ الذي قررت الشركة المسندة دفعه أو تحمله. وهناك عدة أنواع من إعادة التأمين الغير نسبي أهمها:

– **إعادة التأمين بتجاوز الخسارة** وهي اتفاقية يتم فيها تحديد المبلغ الذي سوف تقوم الشركة المسندة بتحمله من الخسائر الناتجة من أي حادث ويقوم معيد التأمين بتغطية الخسائر التي تزيد عن ذلك المبلغ لحد أقصى.

– **إعادة تأمين وقف الخسارة** إن هذا النوع من إعادة التأمين يوفر حماية للمحفظة التأمينية بأكملها بدلاً من كل خسارة على حدة، فمثلاً إذا تجاوز معدل الخسائر نسبة معينة من الأقساط لفرع تأمين معين، سيقوم معيد التأمين بتغطية ما زاد عن هذه النسبة، وعندما يزيد معدل الخسارة عن نسبة معينة على سبيل المثال ٩٠% فسيتحمل معيدي التأمين الخسائر التي تزيد عن ٩٠% إلى الحد الأقصى المتفق عليه بالكامل.

٧/١ العوامل الرئيسية التي تؤثر في تقدير الجزء المحتفظ به

يعتبر تقدير المبلغ الذي تحتفظ به الشركة المسندة من كل عملية تأمينية ذو أهمية بالغة، فعلى أساسه يتم تحديد الجزء المعاد تأمينه. ولا يعتبر حد الاحتفاظ جامداً لكنه يتغير تبعاً لبعض العوامل من أهمها(عريقات وعقل، ٢٠٠٨):

– **المركز المالي للشركة المسندة:** هناك علاقة طردية بين المركز المالي للشركة المسندة و الجزء المحتفظ به من كل عملية، وتتمثل متانة وقوة المركز المالي في زيادة قيمة رأس المال، وزيادة قيمة الاحتياطيات بأنواعها المختلفة، وزيادة دخل الشركة المسندة من الأقساط المدفوعة سنوياً، وكفاءة السياسة الاستثمارية لأموال الشركة المسندة. ويلاحظ أن حد الاحتفاظ يكون أقل في الشركات المنشأة حديثاً عنه في الشركات القائمة.

– **درجة خطر المؤمن عليه:** هناك علاقة عكسية بين درجة خطر المؤمن عليه و قيمة الجزء المحتفظ به، فكلما زادت درجة الخطر كلما قل الجزء المحتفظ به، بالتالي العلاقة طردية بين الجزء المعاد تأمينه ودرجة الخطر، بازدياد درجة الخطر يزداد الجزء المعاد تأمينه من قبل الشركة المسندة فعلى سبيل

المثال يقل حد الاحتفاظ في التأمين على حياة طيارين أو عاملين بمحطات الطاقة الذرية عن حد الاحتفاظ في التأمين على حياة أشخاص عاديين وذلك بفرض تساوي مبلغ التأمين في الحالتين.

– **عدد العمليات المكتتب فيها سنوياً:** كلما قل عدد هذه العمليات يقل الجزء المحتفظ به حيث تزداد الحاجة إلى عمليات إعادة التأمين وذلك لأن العدد المحدود لن يحقق قانون الأعداد الكبيرة بالتالي سيكون معدل الخسارة المتوقع كبير وقد يعرض المركز المالي في الشركة للخطر، وعلى العكس كلما زاد عدد العمليات المكتتب فيها سنوياً كلما زاد الجزء المحتفظ به وقل الجزء المعاد تأمينه.

٨/١ تقييم إعادة التأمين

لإعادة التأمين جوانبه الإيجابية والسلبية، حيث يمكن تلخيص **الجوانب الإيجابية** في الآتي(عريقات وعقل،٢٠٠٨) و(الجباعي،١٩٩٧):

١– تفتيت الأخطار المركزة، وبذلك تتحول لأخطار قابلة للتأمين مما يساعد على توفير الحماية التأمينية لمثل هذه الأخطار، فكل شركة تفضل الاحتفاظ بأجزاء بسيطة من عدد كبير من عمليات التأمين.

٢– تؤدي عملية إعادة التأمين إلى توفير نوع من الرقابة على معدلات الخسارة وذلك من خلال دراسة الخطر المؤمن عليه و تحديد درجة خطورته.

٣–عملية إعادة التأمين تساعد شركات التأمين على قبول الأخطار الكبيرة مما يبعث في نفوس العملاء الثقة والاطمئنان تجاه هذه الشركات و التعامل معها.

٤–عندما تكون شركات إعادة التامين في بلدان أخرى فإن إعادة التأمين تساعد على انتقال الأموال إلى البلد الذي توجد فيه شركات إعادة التامين هذه مما يؤدي إلى استثمارات و تحسن في البلد الذي تنتقل إليه هذه العملات.

أما **الجوانب السلبية** لعملية إعادة التأمين فيمكن تلخيصها في الآتي:

١– المؤمن الأصلي قد يقبل بأي عملية تأمينية دون دراسة واقعية لمخاطرها على أساس أنه سيعيد التأمين عن الجزء الأكبر منها، بالتالي فإن نسبة احتمال تحقق الخطر تصبح كبيرة.

٢– إذا كان المؤمن الأصلي حراً في عملية إعادة التأمين فإنه يحتفظ لنفسه بالعمليات المربحة ويعيد التأمين على العمليات غير المربحة.

٣– في البلاد النامية ونظراً لعدم وجود رقابة فعلية، قد تتفق الشركات المسندة مع بعض العملاء على تركيب حوادث وهمية يستفيد الطرفان من مردودها و يكون الخاسر شركة إعادة التأمين.

وأخيرا يود الباحث أن يشير إلي انه لا يوجد إلزام بمعايير محاسبية أو قوانين تجبر شركات التامين بتوزيع استثماراتها علي مجالات محددة، حيث الأمر متروك لإدارة تلك الشركات بصفتها متخصصة في هذه النوع من الاستثمارات، حيث تقوم تلك الشركات باستثمار أقساط التامين المباشر أو إقساط إعادة التامين في أصول ثابتة أو متداولة، طويلة الأجل أو قصيرة الأجل، يحتاج مستخدمي القوائم المالية إلي التعرف علي الانخفاضات التي تحدث فيها لتقييم استثماراتهم في هذا النوع من الشركات سواء بالاحتفاظ بها أو التخلي عنها، وهو الأمر الذي سوف يتناوله الباحث بالدراسة والتحليل في المباحث التالية.

المبحث الثاني
الدراسات السابقة التي تناولت انخفاض قيمة أصول إعادة التامين

١/٢ مقدمة:

تعددت الدراسات التي تناولت مشكلة الانخفاض في قيمة الأصول سواء التي أصدرتها منظمات علمية ومهنية أو التي قام بها الباحثون المتخصصون في الفكر المحاسبي، لذلك سوف يتم تناول الدراسات السابقة المرتبطة بهدف البحث للاستفادة منها عند تحليل وتقييم الجوانب المختلفة لمشكلة الانخفاض في قيمة الأصول، وبناء النموذج المحاسبي المقترح تطبيقه في الوحدات الاقتصادية بصفة عامة، وشركات التامين بصفه خاصة وذلك علي النحو التالي:

٢/٢ دراسات المنظمات العلمية والمهنية

تعددت الدراسات التي قدمتها المنظمات العلمية والمهنية وتناولت مشكلة الانخفاض في قيمة الأصول مثل.

١- دراسة مجلس معايير المحاسبة المالية الامريكى معيار رقم (١٢١) عام ١٩٩٥ (FASB,SFAS No. 121). والذي تم إلغاؤه بإصدار معيار رقم (١٤٤) عام ٢٠٠١(FASB, SFAS No. 144) وكلاهما يتناول الانخفاض في قيمة الأصول طويلة الأجل.

٢- دراسة لجنة معايير المحاسبة الدولية معيار رقم (٣٦) بعنوان الانخفاض في قيمة الأصول (IASC, IAS No. 36) والذي تم اعتماده في ابريل عام ١٩٩٩ ليطبق على القوائم المالية التي تصدر اعتبارا من يوليو من نفس العام، وتم تعديله في مارس من عام ٢٠٠٤.

٣- دراسة مجلس معايير المحاسبة البريطاني رقم (١١) عام ١٩٩٨، معيار بعنوان انخفاض قيمة الأصول الثابتة والشهرة(SSAP, FRS No. 11).

٤- دراسة مجلس معايير المحاسبة المالية الماليزي عام ٢٠١٣، معيار رقم (١٣٦) بعنوان انخفاض قيمة الأصول(MFRS, FRS No.136).

٥- دراسة مجتمع هونج كونج للمحاسبين عام ٢٠٠١، معيار رقم (٢١) بعنوان انخفاض قيمة الأصول(HKSA, SSAP N0.21)، والذي تم إلغاؤه بإصدار معيار رقم(٣٦) في ٢٠١٠ بعنوان انخفاض قيمة الأصول أيضا(HKSA, SSAP N0.21).

٦- دراسة مجلس معايير المحاسبة الاسترالي عام ٢٠١٢، معيار رقم (١٣٦) بعنوان انخفاض قيمة الأصول(AASB, No.136).

٧- دراسة وزارة الاستثمار المصرية عام ٢٠٠٦، معيار رقم(٣١) بعنوان اضمحلال الأصول.

٨- دراسة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونين (SOCPA) عام ٢٠٠٧، معيار رقم (١٩) بعنوان محاسبة الهبوط في قيمة الأصول غير المتداولة.

٣/٢ دراسات الباحثين المتخصصين

تعددت الدراسات التي قدمها الباحثون المتخصصون وتناولت مشكلة الانخفاض في قيمة الأصول، حيث ركزت بعض الدراسات علي تحديد الآثار المالية للانخفاض في قيمة الأصول واختبار العوامل المهيمنة على قرارات الشركات بالنسبة لقضايا الاعتراف والقياس والتقرير المرتبطة بالانخفاض في

قيمة الأصول، في حين ركزت بعض الدراسات الاخري علي تحديد الأثر المالي للانخفاض في قيمة الأصول المتروك لتقدير الإدارة، وركزت بعض الدراسات الاخري علي تحديد أعباء ومزايا الإفصاح عن الانخفاض في قيمة الأصول، وذلك علي النحو التالي:

١- دراسة Zucca &Campbell (1992).

وهدفت إلي دراسة الأثر المالي للتخفيض في قيمة الأصول المتروك لتقدير الإدارة من خلال الإجابة على الأسئلة التالية: ما هي أنواع الوحدات الاقتصادية التي قامت بتسجيل الانخفاض في قيمة الأصول؟ وكيف يتم الإفصاح عن الانخفاض في قيمة الأصول؟ ومتى يتم تسجيل الانخفاض في قيمة الأصول؟ وهل يوجد نماذج توقيت للأحداث المؤدية لذلك؟ وهل يوجد إجماع على الانخفاض في قيمة الأصول؟ وما هو أثر ذلك على أسعار الأسهم والملاءة المالية للوحدات الاقتصادية؟

وتوصلت الدراسة إلي أن معظم الوحدات الاقتصادية التي قامت بتخفيض قيمة أصولها هي وحدات اقتصادية تنتمي للقطاع الصناعي. وأن ٤٨% من الوحدات الاقتصادية أفصحت عن التخفيض في قيمة الأصول كتسويات للربع الأخير من التقرير السنوي، ٣٩% من الوحدات الاقتصادية أفصحت عن التخفيض في التقرير السنوي دون الإشارة إلى الربع السنوي الذي حدث فيه التخفيض، ١٣% من الوحدات الاقتصادية سجلت التخفيض في التقارير المرتبطة بالربع الأول والثاني والثالث من السنة المالية. وأن معظم الوحدات الاقتصادية قد سجلت التخفيضات في قيمة الأصول في الفترات التي يتوقع أن تنخفض فيها الأرباح العادية عن المتوقع (Big Baths)، وأن ٢٥% من الوحدات الاقتصادية قد سجلت التخفيض في الفترات التي يتواجد بها أرباح عالية أكثر من المتوقع (Income Smoothing). وانه لا توجد إشارة تدل على تحسن الملاءة المالية للوحدات الاقتصادية التي قامت بالتخفيض، حيث لا يوجد دليل جوهري على زيادة سعر السهم في السوق أو زيادة حالات الاندماج بعد التخفيض أو الملاءة المالية للوحدات الاقتصادية بعد التخفيض وهى المؤشرات المستخدمة في التعبير عن الإجماع على التخفيض.

ويري الباحث أن هذه الدراسة قد ركزت علي توقيت الإفصاح عن الانخفاض في قيمة الأصول، ونوعية الوحدات الاقتصادية التي قامت بتخفيض أصولها واثر ذلك علي الملاءة الائتمانية لها. إلا أنها لم تتناول الدلائل أو المؤشرات التي تدل علي الانخفاض في قيمة الأصول فضلا عن كيفية قياسه.

٢- دراسة Smith(1994).

وهى دراسة نظرية تمت بهدف دراسة أعباء ومزايا الإفصاح عن الانخفاض في قيمة الأصول. من خلال تأصيل مفهوم الانخفاض في قيمة الأصول، وخطوات عملية المراجعة اللاحقة للأصل اللازمة لقياس الانخفاض في قيمة الأصول، وأعباء ومزايا الإفصاح عن الانخفاض في قيمة الأصول من خلال تقسيم الوحدات الاقتصادية إلى أربعة أنواع على النحو التالي: وحدات اقتصادية تقوم بعملية المراجعة اللاحقة للأصول دون الإفصاح عن الانخفاض، وحدات اقتصادية تقوم بعملية المراجعة اللاحقة للأصول وتفصح عن الانخفاض، وحدات اقتصادية لا تقوم بعملية المراجعة اللاحقة للأصول ولا تفصح عن الانخفاض، وحدات اقتصادية لا تقوم بعملية المراجعة اللاحقة للأصول وتفصح عن الانخفاض.

وتوصلت الدراسة إلى أن المحاسبة عن الانخفاض في قيمة الأصول سوف لا تؤدى إلى انخفاض الأداء وإنما ستؤدى إلي منافع حقيقية وزيادة الأداء الاقتصادي للوحدة الاقتصادية.

ويري الباحث أن هذه الدراسة قد ركزت علي نوعية مراجعة الانخفاض في قيمة الأصول وهل تم الإفصاح عنة أم لا، والمنافع التي تعود علي الوحدات الاقتصادية جراء ذلك. إلا أنها لم تتناول قضايا الاعتراف والقياس والإفصاح المحاسبي عن الانخفاض في قيمة الأصول.

٣- دراسة Rezaee, Smith & Lindbeck (1996).

وهدفت إلي تحديد الآثار المالية للانخفاض في قيمة الأصول واختبار العوامل المهيمنة على قرارات الوحدات الاقتصادية بالنسبة لقضايا الاعتراف والقياس والتقرير المرتبطة بالانخفاض في قيمة الأصول. وقامت الدراسة على اختبار الفرض القائل"لا يوجد تأثير جوهري هام للعوامل المستقلة الستة (الصناعة التي تنتمي إليها الوحدة الاقتصادية، شكل الإفصاح، معيار الاعتراف بالانخفاض في قيمة الأصول، سبب الانخفاض في قيمة الأصول، مستوى الأصل الذي انخفضت قيمته، وقياس الانخفاض في قيمة الأصول) على المتغيرات التابعة (صافي المبيعات، الأصول طويلة الأجل، انخفاض في قيمة الأصول طويلة الآجل، والانخفاض في قيمة الأصول كنسبة من صافي المبيعات، والانخفاض في قيمة الأصول كنسبة من الأصول طويلة الأجل).

وتوصلت الدراسة من خلال فحص التقارير المالية أن التأثير المالي للانخفاض في قيمة الأصول كان جوهريا ووصل في بعض الأحيان إلى ٢٢% من المبيعات، ١٠% من الأصول طويلة الأجل، وعشرة أضعاف الأرباح، ويعتمد الانخفاض المستمر في الأصول طويلة الأجل على الممارسات المحاسبية المهيمنة، كما أظهرت النتائج أن تبويب الصناعة التي تنتمي إليها الشركة يؤثر تأثيرا جوهريا على المتغيرات التابعة المستخدمة في التعبير عن الآثار المالية لانخفاض قيمة الأصل، وبالنسبة للعوامل الأخرى وهى معيار الاعتراف بالانخفاض وطريقة التقرير عنه، وأسباب الانخفاض، ومستوى الأصل الذي انخفضت قيمته، وقياس الانخفاض فليس لها أثر جوهري على المتغيرات التابعة.

ويري الباحث أن هذه الدراسة قد ركزت علي بيان العلاقة بين الاعتراف والقياس والإفصاح المحاسبي عن الانخفاض في قيمة الأصول والأداء الاقتصادي للوحدات الاقتصادية التي تعمل في القطاع الصناعي. إلا أنها لم تقدم نموذج محاسبي يساهم في تطوير المحاسبة عن الانخفاض في قيمة الأصول يساعد مستخدمي القوائم والتقارير المالية لهذه الوحدات.

٤-دراسة كامل(١٩٩٧).

تناولت هذه الدراسة تحليل الجوانب المختلفة المعيار الأمريكي رقم (١٢١) ومسودة المعيار الدولي رقم (١٥) وذلك بهدف الوقوف علي نقاط الاختلاف الجوهرية ومحاولة اقتراح بعض الحلول لها. وتوصلت إلي أن الاختلافات بين المعيار الأمريكي ومسودة المعيار الدولي غير جوهرية في مضمونها، وان البيئة المصرية تحتاج إلي تبني الاتجاهات الدولية في مجال المحاسبة.

ويري الباحث أن هذه الدراسة انصب اهتمامها علي تحليل المعيار الأمريكي ومسودة المعيار الدولي رقم (١٥) حيث لم يكن معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٦) المتعلق بمشكلة الانخفاض في قيمة الأصول قد ظهر بعد. وأنها لم تحاول التعرف علي مدي حاجة البيئة المصرية معيار محاسبي في هذا الشأن وما هي العوامل التي يجب أخذها في الحسبان عند وضع هذا المعيار.

٥- دراسة حسن(١٩٩٨).

ركزت الدراسة علي معيار المحاسبة الأمريكي رقم (١٢١) بهدف التعرف علي محددات المحاسبة بشان الانخفاض في قيمة الأصول طويلة الأجل، ومتطلبات القياس والتقرير عن الانخفاض في قيمة الأصول طويلة الأجل، والاختلاف بين معيار المحاسبة الأمريكي والفكر المحاسبي بشان القياس والاعتراف بالخسائر الناتجة عن الانخفاض في قيمة الأصول، وتحليل مشاكل الإفصاح عن الانخفاض في قيمة الأصول طويلة الأجل.

ويري الباحث أن هذه الدراسة افترضت أن البيئة المصرية تحتاج إلي قواعد محاسبية تحكم الانخفاض في قيمة الأصول طويلة الأجل دون تقديم مبررات نظرية أو عملية لذلك، وان التقييم ركز علي المعيار المحاسبي الأمريكي وهذا لا يتناسب مع ما ورد في مقدمة معايير المحاسبة المصرية في ذلك الوقت بشان إحالة الأمور التي لم يصدر بشأنها معيار مصريا (لم يكن قد صدر بعد معيار المحاسبة المصري رقم (٣١) بعنوان " اضمحلال قيمة الأصول") إلي معايير المحاسبة الدولية وليس إلي معايير المحاسبة الأمريكية.

٦- دراسة حامد(٢٠٠٢).

هدفت الدراسة إلي التعرف دوافع القرار المحاسبي بشان الانخفاض في قيمة الأصول الثابتة من خلال الإجابة علي الأسئلة التالية:هل هناك قواعد ثابتة ومحددة للمحاسبة عن الانخفاض في قيمة الأصول الثابتة في الفكر المحاسبي؟ وهل هناك بدائل متعددة تترك مساحة كبيرة من الاختيار لإدارة الوحدة الاقتصادية؟ وهل هناك حاجة ضرورية للإفصاح عن الانخفاض في قيمة الأصول الثابتة تبرر البحث في العوامل المؤثرة علي قرار التخفيض لتوفير معرفة كافية لكافة الإطراف ذات الصلة بالوحدة الاقتصادية والتي من أهمها الجهات المنوط بها وضع المعايير المحاسبية؟ وما هي العوامل التي تؤثر علي القرارات المتصلة بالتخفيض والتي يجب مراعاتها في الجهود المبذولة بشان وضع معيار محاسبي في هذا الشأن؟

وتوصلت الدراسة إلي أن هناك العديد من الأمور المحاسبية التي ما زالت محل نقاش وجدل مثل المؤشرات التي يتم علي أساسها الاعتراف بالانخفاض، طرق قياس الانخفاض في الأصول، وكيفية الإفصاح عن الانخفاض في قيمة الأصول.

ويري الباحث أن هذه الدراسة قد قامت بتوصيف مشكلة الانخفاض في قيمة الأصول بهدف وضع معيار محاسبي مصري يتناول تلك المشكلة، ولم تتطرق إلي بناء نموذج محاسبي متكامل يساعد في وضع معيار محاسبي يتناسب وطبيعة البيئة المصرية.

٧- دراسة المليجي(٢٠٠٢).

وهدفت إلي دراسة الانعكاسات المحاسبية لانخفاض قيمة الأصول علي الشركات المساهمة السعودية. وتوصلت الدراسة إلي عدم وجود انعكاسات محاسبية للانخفاض في قيمة الأصول بالشركات المساهمة السعودية لحداثة موضوع المحاسبة عن الانخفاض في قيمة الأصول حيث لا يزال محل اهتمام الجهات العلمية المسئولة عن وضع المعايير المحاسبية في مختلف دول العالم، وعدم وجود معيار

محاسبي سعودي يلزم أو يرشد الشركات المساهمة السعودية بالمحاسبة عن الانخفاض في قيمة الأصول لدي المسئولين عن إعداد القوائم المالية بالشركات المساهمة السعودية.

ويري الباحث لن هذه الدراسة قد تناولت الانخفاض في قيمة الأصول الثابتة وفقا لمعيار المحاسبة الأمريكي رقم (١٢١) وقدمت نموذج للقياس والإفصاح عن الانخفاض في قيمة الأصول وفقاً لهذا المعيار يفيد الشركات المساهمة السعودية في هذا الصدد خاصة وان معيار محاسبة الهبوط في قيمة الأصول غير المتداولة رقم(١٩)السعودي لم يكن قد صدر بعد.

٨- دراسة الريشاني(٢٠٠٧).

هدفت الدراسة إلي تناول مفاهيم محاسبة الانخفاض في قيمة الأصول طويلة الأجل من وجهة نظر معايير المحاسبة الأمريكية والدولية والمقارنة بينهما فضلا عن اختبار مدي تطبيق محاسبة انخفاض القيمة في الشركات السورية سواء أكانت عامة أم خاصة.

وتوصلت الدراسة إلي تحديد الاختلافات الأساسية بين محاسبة الانخفاض في قيمة الأصول طويلة الأجل وفقا لمعايير المحاسبة الأمريكية من جهة ومعايير المحاسبة الدولية من جهة أخري، فضلا عن استنتاجها الرئيسي بان محاسبة الانخفاض في قيمة الأصول طويلة الأجل غير مطبقة في القطاعين العام والخاص في سورية لعدة أسباب أهمها غياب سوق رأس المال السورية والتزام وحدات القطاع العام السورية بتطبيق النظام المحاسبي الموحد الذي لا يتطلب إجراء اختبار انخفاض القيمة، فضلا عن ضعف الوعي المهني المحاسبي السوري في هذا المجال.

ويري الباحث أن هذه الدراسة بالرغم من قيامها بتحديد أوجه الاختلاف في قياس الانخفاض في قيمة الأصول ، إلا أنها لم تقدم نموذج يصلح للمحاسبة عن الانخفاض في قيمة الأصول في سوريا، فضلا عن عدم قيامة لأي اختبارات لفروض الدراسة نظرا لطبيعة البيئة السورية التي يقوم فيها القطاع العام السوري بتطبيق النظام المحاسبي الذي لا يتطلب إجراء التخفيض في قيمة الأصول التي انخفضت قيمتها.

٩- دراسة أبو الخير(٢٠٠٩).

تناولت الدراسة تحليا اثر معايير المحاسبة الدولية والعوامل النظامية علي جودة التقارير المالية بالتطبيق علي تطبيق معيار الانخفاض في قيمة الأصول.

وتوصلت الدراسة إلي أن هناك أدلة واضحة علي أن جودة التقارير المالية للشركات الخاضعة للقانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ التي تطبق معيار الانخفاض في قيمة الأصول تعتبر اعلي منها للشركات التي تخضع للقانون ٢٠٣لسنة١٩٩١، وتلك التي لم تطبق معيار الانخفاض في قيمة الأصول. كما أوضحت نتائج الدراسة أيضا استجابة الشركات الخاضعة للقانون ٢٠٣ لسنة١٩٩١ لتطبيق المعايير الدولية اقل منها بالنسبة للشركات الخاضعة للقانون ١٥٩لسنة١٩٨١ مما يكشف عن وجود صعوبات في تكييف النظام المحاسبي الموحد ليلاءم المعايير الحديثة.

ويري الباحث أن هذه الدراسة قد تناولت مشكلة الانخفاض في قيمة الأصول من خلال مناقشة وتحليل الاعتراف بالخسائر غير المحققة، واثر تطبيق معيار الانخفاض في قيمة الأصول كمؤشر علي جودة التقارير المالية من خلال تحليل العوامل المتمثلة في المعايير المحاسبية والعوامل النظامية ودوافع

الإدارة علي جودة التقارير المالية. إلا أنها لم تقدم نموذج يمكن الاسترشاد في القياس والإفصاح المحاسبي عن الانخفاض في قيمة الأصول في الوحدات الاقتصادية بصفه عامة وشركات التامين بصفه خاصة.

١٠- دراسة جاب الله (٢٠١١).

تناولت الدراسة الأزمة المالية التي أدت إلي انهيار المؤسسات المالية والمصرفية والمشكلات المحاسبية التي أدت إلي حدوث الأزمة المالية العالمية وعدم قدرة الأدوات والأسس المحاسبية في التصدي لحماية تلك المؤسسات المالية والمصرفية من الأزمة المالية، وذلك من منظور العديد من المشكلات المحاسبية الخاصة بانخفاض قيمة الأصول.

وتوصلت إلي أن الأزمة المالية العالمية ترجع إلي العديد من الأسباب والتي من أهمها عدم الالتزام بالمعايير المحاسبية الدولية، ولجوء البنوك إلي شركات التامين كبديل لضرورة دراسة جدوى المقترضين دون مراعاة التركيز في قطاع التامين وسيطرة شركة واحدة علي السوق وغياب الرقابة الحكومية علي القطاع المصرفي وشركات التامين والرهن العقاري، كما اعتبرت الدراسة أن من أهم أسباب حدوث الأزمة المالية العالمية هو انخفاض قيمة الأصول نتيجة تقييمها باستخدام القيمة العادلة.

ويري الباحث أن هذه الدراسة قد تناولت انخفاض الأصول باعتبارها احد أهم أسباب حدوث الأزمة المالية العالمية نتيجة إعادة تقييم الأصول التي انخفضت قيمتها باستخدام القيمة العادلة، ولم تتطرق إلي مشاكل المحاسبة المرتبطة بانخفاض قيمة الأصول سواء من ناحية الاعتراف أو القياس أو الإفصاح المحاسبي.

٢/٤تقييم الدراسات السابقة

يستنتج الباحث من خلال تحليل وتقييم الدراسات السابقة أن بعض هذه الدراسات قد تناول جانب واحد فقط من جوانب المحاسبة المتعلقة بالانخفاض في قيمة الأصول مثل الاعتراف أو القياس أو الإفصاح المحاسبي من زاوية المعايير المحاسبية الأمريكية أو الدولية بهدف المساعدة في إصدار معيار محاسبي محلي يتناول مشكلة الانخفاض في قيمة الأصول(لم تكن قد أصدرت بعد هذه المعايير كما في مصر أو السعودية)، أو تناول بعض الجوانب المحاسبية أو الاقتصادية ذات الصلة بمشكلة الانخفاض في قيمة الأصول مثل اثر الاعتراف بالخسائر غير المحققة الناتجة عن الانخفاض في قيمة الأصول أو اثر الإفصاح عن الانخفاض عن قيمة الأصول علي جودة التقارير المالية التي تصدرها الوحدات الاقتصادية، أو علاقة القياس والإفصاح المحاسبي عن الانخفاض في قيمة الأصول بالأزمة المالية العالمية. ولم تقم أياً من هذه الدراسات ببناء نموذج محاسبي متكامل عن الانخفاض في قيمة الأصول يتغلب علي أوجه الخلاف بين المعايير المحاسبية المختلفة (خاصة المعايير الدولية والأمريكية) يفيد مستخدمي القوائم المالية في الوحدات الاقتصادية بصفة عامة وشركات التامين بصفة في اتخاذ قراراتهم المختلفة، حيث أن الانخفاض في قيمة الأصول له تأثير هام علي القوائم المالية للوحدات الاقتصادية التي تقيس وتفصح عن قيمة تلك الانخفاضات في قيمة أصولها.

ويرى الباحث أن النتائج السابقة تدعم الحاجة إلى إجراء مزيد من الدراسات تتناول قضايا الاعتراف والقياس والإفصاح المرتبطة بالانخفاض في قيمة الأصول لخدمة مستخدمي التقارير المالية

بصفة عامة ومستخدمي التقارير المالية في شركات التامين بصفة خاصة، حيث لم تتناول تلك الدراسات مختلف القضايا المرتبطة بتلك المشكلة. كما تشتد الحاجة كذلك إلى تطوير المحاسبية عن الانخفاض في قيمة أصول إعادة التامين في شركات التأمين بصفه خاصة لتحديد مدي استجابتها للانخفاض في قيمة أصولها وقيامها بالاعتراف بها وقياسها والإفصاح عنها، وهو ما يقوم الباحث بعمله بالتطبيق على شركات التامين.

المبحث الثالث

انخفاض قيمة أصول إعادة التأمين في الفكر والتطبيق المحاسبي

٣/١مقدمة

تبين من خلال تحليل وتقييم الدراسات السابقة أن هناك آثاراً جوهرية للانخفاض في قيمة الأصول علي الوحدات الاقتصادية التي تقوم بالاعتراف والقياس والإفصاح عن هذا الانخفاض، وان هناك اختلاف بين الوحدات الاقتصادية فيما يتعلق بالمحاسبية عن هذا الانخفاض بحسب تطبيقها للمعايير المحاسبية المختلفة التي تنظم هذه المحاسبة عند اختيار التقارير المالية التي سيتم إثبات التخفيض في قيمة الأصول، وان هناك اختلاف بين الوحدات الاقتصادية عند اختيار التوقيت الذي سيثبت فيه الانخفاض في قيمة الأصول، وأن المحاسبة عن الانخفاض في قيمة الأصول سيؤدى إلى العديد من المزايا وتحسين الأداء الاقتصادي للوحدات الاقتصادية التي تقوم بقياسه والإفصاح المحاسبي عنه.

لذلك سيقوم الباحث بدراسة تحليلية لمشكلة الانخفاض في قيمة الأصول في الفكر والتطبيق المحاسبي لبيان الجوانب المختلفة المتعلقة بهذه المشكلة بهدف الاستفادة منه عند صياغة النموذج المقترح تطبيقه علي أصول إعادة التامين في شركات التامين وذلك علي النحو التالي:

٣/٢ أسباب الاهتمام بالمحاسبة عن الانخفاض في قيمة الأصول

يمكن القول السبب الرئيسي وراء عدم التماثل في الاعتراف المحاسبي وقواعد التحقق من الإيرادات والمصروفات يرجع إلى دوافع الإدارة. فالإدارة لديها دوافع غير متماثلة بالنسبة للتقرير عن الأرباح والخسائر بحيث يحاولون تأجيل الاعتراف بالخسائر الناتجة عن الانخفاض في قيمة الأصول إلي الوقت المناسب الذي لا يضر بمصالحهم. وترجع أهمية الاعتراف بخسائر انخفاض قيمة الأصول إلي العديد من الأسباب من أهمها (Ball& Shivakumar (2005), Watts (2000:

١- السلوك الانتهازي للإدارة الذي يظل قائما طالما أن هناك من يقوم بتقييم أداء الإدارة بناءا على الأرباح المحاسبية، ومن ثم فإن الإدارة لديها الدافع لجعل الربح المحاسبي متحيزا لمصلحتها، وبالتالي فإن الاعتراف بخسائر انخفاض قيمة الأصول يقلل من آثار التحيز الذي أدخلته الإدارة على الربح المحاسبي.

٢- يترتب على الاعتراف بخسائر الانخفاض في قيمة الأصول، إذا كان هناك أدلة على هذا الانخفاض وذلك على حساب الأرباح، تقليل التوزيعات التي تدفعها الوحدة الاقتصادية للإدارة والمساهمين الحاليين على حساب المقرضين والمساهمين المحتملين.

٣- إذا استطاعت الإدارة تأجيل الاعتراف بخسائر انخفاض قيمة الأصول عند توفر معلومات لديها عن هذه الخسائر، فإن هذه الحالة تخلق نوعاً من عدم تماثل المعلومات بين أعضاء مجلس الإدارة من المساهمين وبقية حملة الأسهم، هذه الحالة تهيئ الفرصة للمديرين وأعضاء مجلس الإدارة من حملة الأسهم لبيع ما في حوزتهم من أسهم قبل الاعتراف بالخسائر، أو تأجيل الاعتراف بالخسائر ونقل أصول الوحدة الاقتصادية مبالغا فيها إلى الإدارة الجديدة، لكن الاعتراف بخسائر انخفاض قيمة الأصول في ظل معايير واضحة لتطبيق سياسة التحفظ المحاسبي تسد فجوة المعلومات المتعلقة بانخفاض قيم الأصول بين الإدارة وحملة الأسهم العاديين.

٤- الاعتراف بخسائر انخفاض قيمة الأصول يحول دون استمرار الإدارة في اتخاذ قرارات استثمارية وتشغيلية يترتب عليها تخفيض قيمة الوحدة الاقتصادية مستقبلا. فإذا علم المديرون أنه سوف يتم الاعتراف بالخسائر الناتجة عن انخفاض الأصول عن قيمتها الاستردادية أثناء مدة إدارتهم، فإنهم لن يستمروا في الدخول في مشروعات استثمارية صافى القيمة الحالية لها سالب، كما يمنعها ذلك أيضا من الاستمرار في الاحتفاظ بأصول ناتج التشغيل المستقبلي لها سالب.

٥- الاعتراف بخسائر انخفاض قيمة الأصول يحسن عملية المراقبة التي يقوم بها أصحاب الديون، فمن مصلحة المقرضين أن يتم الاعتراف بخسائر انخفاض قيمة الأصول غير المحققة في تاريخ وجود دليل على انخفاض قيم الأصول سواء كان ذلك قبل التعاقد أو أثناء التعاقد، ففي مرحلة ما قبل التعاقد فإن الاعتراف بخسائر انخفاض قيمة الأصول يمكن المقرضين من تحديد صافى الأصول بصورة أدق ومن ثم تحديد الملاءة الائتمانية للوحدة الاقتصادية، بدلا من اكتشاف القيمة الحقيقية لصافى الأصول عند تحقق الخسائر، أما الاعتراف بالخسائر غير المحققة أثناء التعاقد طالما أن الدليل عليها لم يظهر إلا خلال الفترة المالية للاعتراف فإنه يسهل على المقرضين التحقق من شروط عقد القرض واتخاذ الإجراءات المناسبة لحماية حقوقهم بصورة فورية.

٦- عدم تماثل المساءلة القانونية التي قد يفرضها أصحاب المصالح على الإدارة والمراجع عن الأرباح والخسائر تشكل سبباً أساسياً وراء الاعتراف بالخسائر وعدم الاعتراف بالأرباح، فليس من المتوقع أن يُساءل أي محاسب عن تخفيض قيمة الأصول والاعتراف بالخسائر غير المحققة متى وجدت أدلة على ذلك، في نفس الوقت فإن احتمالات المساءلة تكون أكبر عندما تكون قيم تلك الأصول مبالغا فيها نتيجة الاعتراف بالأرباح قبل تحققها.

٧- نفس منطق المساءلة ينسحب على الانتقادات التي يوجهها المجتمع لمعدي معايير المحاسبة عندما يقدمون معايير محاسبية من شأنها المبالغة في الأرباح على حساب القيمة الحقيقية للأصول، وبالتالي فإن معدي معايير المحاسبة عادة يؤيدون سياسة الاعتراف بالخسائر ولا يتبعون نفس الشئ بالنسبة للأرباح غير المحققة.

٣/٣ أهمية معايير المحاسبة عن الانخفاض في قيمة الأصول

تؤدى المحاسبة عن انخفاض قيمة الأصول إلى زيادة جودة التقارير المالية لأنه يترتب عليه التقرير عن حقيقة الوضع الاقتصادي لأصول المنشأة، كما أنه يلزم الوحدات الاقتصادية بالاعتراف بالخسائر غير المحققة متى وجدت أدلة على وجود هذه الخسائر. وبالتالي فان المحاسبة عن الانخفاض

في قيمة الأصول يساعد في تخفيض مساحة الاختيار المتاحة للإدارة في اختيار التوقيت الذي تعترف فيه بالخسائر الرأسمالية(2004) Riedl. ورغم ذلك فإن الأدلة التي قدمتها بعض الدراسات على أهمية المحاسبة عن الانخفاض في قيمة الأصول في تخفيض ممارسات إدارة الربح عن طريق تخفيض مكونات الربح المحاسبي من العناصر غير العادية لم تكن مؤيدة لهذا الاتجاه، بل على العكس من ذلك فإن هذه الدراسات ترى أن المحاسبة عن الانخفاض في قيمة الأصول ساعد الإدارة على إتباع سياسة الاغتسال الكبير Big Bath، والتي بموجبها تعترف الإدارة بكل الخسائر التي أجلت الاعتراف بها من قبل في السنة التي لا تنفع فيها ممارسات الإدارة لزيادة الأرباح أو تحويل الخسائر إلى أرباح، على خلفية الالتزام بالمحاسبة عن الانخفاض في قيمة الأصول(2007) Jarva .

وبالرغم من ذلك فإن هذه الدراسات أكدت علي أهمية المحاسبة عن الانخفاض في قيمة الأصول في تعزيز جودة التقارير المالية لأسباب عدية من أهمها أنه يجعل عملية الاعتراف الفوري بالخسائر الناتجة عن انخفاض الأصول أكثر قابلية للملاحظة سواء بالنسبة للمراجع أو المستثمر. فالمراجع بحسب ما ينمو إلى علمه من معلومات خاصة يقف على توفر الأدلة والمؤشرات التي تشير إلى احتمال وجود انخفاض في قيم الأصول، وبالتالي فإنه يناقش الإدارة في ضرورة الاعتراف بهذه الخسائر في السنة التي تظهر فيها المؤشرات. فقبل تطبيق المحاسبة عن الانخفاض في قيمة الأصول كان الاعتراف بمثل هذه الخسائر يتوقف على تقديرات الإدارة وعليها أن تقنع المراجع بالمؤشرات الدالة على الهبوط والتقديرات التي اعتمدت عليها لتحديد مقدار الخسارة، أما بعد تطبيق المحاسبة عن الانخفاض في قيمة الأصول فإن المراجع يتحتم عليه التحقق من وجوب تطبيق المعيار سنوياً، وهنا يصبح على الإدارة إقناع المراجع بعدم وجود مؤشرات على احتمال وجود انخفاض في أصل من الأصول. فحتمية مراجعة المؤشرات سنوياً تمكن المراجع من تقييد حرية الإدارة في اختيار توقيت الاعتراف بالخسائر. وبالنسبة للمستثمرين فإن التوقعات الرشيدة التي يفترض بناءها من المعلومات المتاحة بخلاف تلك الواردة في القوائم المالية تساعدهم في تحديد القيم العادلة للأصول، وبالتالي فإن اختيار الإدارة لتوقيت الاعتراف بالخسائر بالمخالفة لتوقعات المستثمرين سوف يؤدى إلى ردود فعل سلبية على العوائد السوقية، فضلاً علي أن تطبيق المحاسبة عن الانخفاض في قيمة الأصول يحتاج إلى نظم وخبرات محاسبية بالشركة تستطيع أن تضع الأحكام والتقديرات التي ينطوي عليها المعيار حتى يمكن تطبيقه.

ويري الباحث انه بالرغم من أهمية معيار المحاسبة عن الانخفاض في قيمة الأصول بالنسبة لجودة التقارير المالية، إلا أن معايير المحاسبة بصفة عامة ومعيار المحاسبة عن انخفاض قيمة الأصول بصفة خاصة يسمحوا بإدارة الربح وذلك من خلال السماح بعكس الخسارة أو أي جزء منها مرة أخري إذا ظهرت مؤشرات تدل على تحسن القيمة الاستردادية للأصل.

٤/٣ الانخفاض في قيمة الأصول

عرفت معيار المحاسبة المالية الأمريكي(1995)FASB, No.121 ومعيار المحاسبة المالية الأمريكي(2011)FASB, No.144 الانخفاض في قيمة الأصول بأنه عدم القدرة علي الاسترداد الكامل لصافي القيمة الدفترية للأصل خلال العمر الإنتاجي المتوقع منه، وان خسارة الانخفاض تتمثل في

المبلغ الذي تزيد فيه القيمة الدفترية للأصل عن قيمته العادلة، وان القيمة العادلة تعني المبلغ الذي يمكن به بيع أو شراء الأصل في معاملة جارية بين إطراف مهتمة أي في غير حالات البيع الإجباري أو بيع التصفية

ويتفق معيار المحاسبة البريطانية (SSAP, FRS No. 11) ومعيار المحاسبة الدولية (IASC, IAS No. 36) ومعيار المحاسبة السعودي رقم (١٩) في تعريفهما للانخفاض في قيمة الأصول مع معايير المحاسبة الأمريكية، فمعيار المحاسبة البريطاني يري انه الانخفاض في القيمة الممكن استردادها من الأصل إلي ما دون قيمته الدفترية، أما معيار المحاسبة الدولي فيري انه المبلغ الزائد في الدفترية لأصل ما عن المبلغ الذي يمكن استرداده من هذا الأصل. أما معيار المحاسبة السعودي فيعتبر الأصل قد هبطت قيمته إذا كانت قيمته الدفترية اعلي من القيمة التي يمكن استردادها منه، ونظرا لاعتماد معايير المحاسبة المصرية علي معايير المحاسبة الدولية فقد جاء تعريفها في معيار المحاسبة المصري رقم(٣١) متوافق تماما مع معيار المحاسبة الدولي.

يخلص الباحث مما سبق إلي أن الانخفاض في قيمة الأصول يتمثل في نقص القيمة التي يمكن استردادها من الأصل عن صافي قيمته الدفترية، وان القيمة الممكن استردادها تتمثل إما في القيمة الناتجة من استخدام الأصل أو القيمة الناتجة من بيع الأصل، وان الانخفاض يرجع إما إلي حدث له تأثير علي الأصل نفسه قبل ظهور أصول أخري أكثر تقدما لها تأثير واضح علي العمر الإنتاجي للأصل أو ظهور حدث معين في البيئة الاقتصادية أو القانونية التي يستخدم فيها الأصل، وان التخفيض في قيمة الأصول لا يمكن النظر إليه في كل الأحوال علي انه سلوك انتهازي من قبل إدارة الوحدة الاقتصادية.

٥/٣ الاعتراف بالانخفاض في قيمة الأصول

يعد الاعتراف بالانخفاض في قيمة الأصول من الأمور الهامة التي نالت الكثير من اهتمام المنظمات العلمية والمهنية المسئولة عن وضع المعايير من خلال وضع مؤشرات يستدل من خلالها علي أي انخفاض في قيمة الأصل. فمن الأهمية بمكان تحديد توقيت الاعتراف بالانخفاض في قيمة الأصول حيث أن ترك الموضوع لحرية إدارة الشركات سيجعلها لا تعترف بها أو تعترف بها في الفترات التي يتواجد بها أرباح عالية رغبة منها في المحافظة على عوائدها من خلال تمهيد الدخل. حيث يوجد معيار عام للاعتراف بالانخفاض في قيمة الأصول وهو عدم قدرة الأصل على استرداد قيمته الدفترية خلال عمره المتبقي، ويحدث ذلك عندما يكون مجموع صافي التدفقات النقدية غير المخصومة المستقبلية المتوقعة أقل من القيمة الدفترية للأصل(1992) Zucca & Campbell

ولقد حدد معيار المحاسبة الأمريكي(FASB, No.121) في الفقرة الخامسة المؤشرات التي تدل علي انخفاض قيمة الأصول والتي تتمثل في:

١- الانخفاض الكبير في قيمة الأصل.

٢-التغيير الجوهري في طريقة استخدام الأصل.

٣- تغير الشروط القانونية(في غير صالح الوحدة) في جوانب ترتبط باستخدام الأصل.

٤- التغير في المناخ المحيط بالوحدة مما يؤثر علي استخدام الأصل ومن ثم نقص العائد المتوقع من الأصل وانخفاض قيمته.

٥- إذا كانت التكاليف الخاصة بالتشغيل تتزايد بشكل كبير عن المبالغ المتوقع الحصول عليها من استخدامه.

٦-إذا حققت الوحدة تدفقات نقدية سالبة من احد الأصول الثابتة في السنوات السابقة، وأنها تتوقع استمرار ذلك في السنوات القادمة.

أيضاً قام معيار المحاسبة الدولي(IASC, IAS No. 36) بوضع مؤشرات يمكن من خلالها التعرف علي وجود انخفاض في قيمة الأصل، وتم تقسيمها إلي مجموعتين:

أ-مؤشرات خارجية وتتمثل في الآتي:

١-الانخفاض الجوهري في قيمة الأصل السوقية خلال الفترة وبصورة أكثر مما هو متوقع نتيجة لمضي المدة أو الاستعمال العادي.

٢-التغيرات الهامة التي حدثت خلال الفترة أو كادت تحدث ولها تأثير عكسي علي الظروف التقنية أو السوقية أو الاقتصادية أو القانونية التي تعمل فيها الوحدة أو علي السوق الذي تم تكريس الأصل فيه.

٣-ارتفاع أسعار الفائدة في السوق أو الأسعار السوقية الاخري الخاصة بعوائد الاستثمار، وكان من شان ذلك التأثير علي معدل الخصم المستخدم في حساب قيمة الأصل الخارجية وتخصيص قيمة الأصل الممكن استردادها بصورة جوهرية.

ب-مؤشرات داخلية وتتمثل في الآتي:

١-إذا كان هناك ثمة دليل علي تقادم الأصل أو تلفه المادي.

٢-إذا حدثت أو كادت تحدث تغيرات هامه لها تأثير عكسي علي الوحدة خلال الفترة فيما يتعلق بمدي وطريقة الاستعمال الحالية والمتوقعة لأصل ما وكانت هذه التغيرات تتضمن خططا لإيقاف أو إعادة تنظيم العملية التي يتعلق بها أصل ما أو استبعاد أصل ما قبل التاريخ الذي كان متوقعا لذلك.

٣-إذا كان هناك ثمة دليل علي أن الأداء الاقتصادي لأصل ما، إما أن يكون سيئاً وإما يكون أسوأ مما كان متوقعا وذلك من خلال الأمور التالية:

-أن التدفقات النقدية اللازمة لاقتناء الأصل أو اللازمة لتشغيله وصيانته اعلي بكثير مما كان متوقعا.

-أن التدفقات النقدية الناتجة عن الأصل وما يترتب علي تشغيله من أرباح أسوأ بكثير مما كان متوقعاً.

كما يتطلب المعيار المحاسبي بواسطة مجتمع هونج كونج للمحاسبين (MFRS, FRS No.136) أن يتم الاعتراف بخسائر الانخفاض في قيمة الأصول للدرجة التي تزيد بها القيمة الدفترية للأصل عن القيمة الاستردادية له، ويعرف القيمة الاستردادية بأنها صافي القيمة البيعية للأصل أو القيمة قيد الاستخدام أيهما أكبر، ويرى أنه إذا لم يتمكن المشروع من تحديد صافي القيمة البيعية فأنه في هذه الحالة تكون القيمة قيد الاستخدام هي القيمة الاستردادية.

ويضع معيار المحاسبي البريطاني (SSAP, FRS No. 11) الصادر بواسطة مجلس المعايير المحاسبية البريطاني المبادئ والمنهج اللازم للمحاسبة عن انخفاض قيمة الأصول، حيث يعترف بخسائر

الانخفاض في قيمة الأصول عندما تزيد القيمة الدفترية للأصل عن القيمة التي يمكن استردادها منه، ويعرف القيمة الاستردادية بأنها صافي القيمة البيعية أو القيمة قيد الاستخدام أيهما أكبر.

وبالنسبة لاسترداد خسائر الانخفاض في قيمة الأصول التي تم الاعتراف بها في السنوات السابقة فان معيار المحاسبة الدولي يسمح للشركات باسترداد تلك الخسائر متى توافرت المؤشرات التالية:

أ- مؤشرات خارجية وتتمثل في الآتي:

١- زيادة القيمة السوقية للأصل بشكل جوهري خلال الفترة.

٢- وجود تغيرات جوهرية لها اثر ايجابي على المشروع حدثت خلال الفترة أو يمكن أن تحدث في المستقبل القريب سواء في البيئة التكنولوجية أو السوقية أو الاقتصادية أو القانونية التي يعمل بها المشروع أو في السوق الذي خصص فيه الأصل.

٣- انخفاض معدلات الفائدة السوقية أو أية معدلات أخرى للعائد على الاستثمارات خلال الفترة يؤدى إلى تخفيض المعدلات المستخدمة في حساب قيمة الأصل قيد الاستخدام وزيادة القيمة الاستردادية للأصل بشكل جوهري.

ب- مؤشرات داخلية وتتمثل في الآتي:

١-وجود تغيرات جوهرية لها اثر ايجابي على المشروع حدثت خلال الفترة أو يمكن أن تحدث في المستقبل القريب سواء في نطاق أو طريقة استخدام الأصل.

٢-وجود دليل متوفر من التقارير الداخلية يشير إلى أن الأداء الاقتصادي للأصل قد تحسن أو سوف يتحسن أكثر مما هو متوقع.

وفي حين أن معيار المحاسبة الامريكى (FASB, No.144) لا يعترف باسترداد خسائر الانخفاض التي تم الاعتراف بها في السنوات السابقة لأنه يتطلب أن تكون مؤشرات الانخفاض عند الاعتراف بالخسائر تدل علي أن خسائر الانخفاض تكون دائمة وليست مؤقتة، نجد أن المعيار المحاسبي بدولة هونج كونج يسمح بالاعتراف باسترداد خسائر الانخفاض في قيمة الأصول، حيث يقضى المعيار بأن مجمع خسائر الانخفاض الذي تم التقرير عنه في أخر ميزانية من الممكن أن يتم استرداده أو على الأقل جزء منه، وذلك عندما توجد مؤشرات تشير إلى أن خسائر الانخفاض التي تم الاعتراف بها في الماضي لم تعد موجودة أو أنها قد انخفضت، وتتضمن تلك المؤشرات ما يلي:

١- زيادة جوهرية في القيمة السوقية للأصل.

٢- اثر مرغوب فيه في الظروف القانونية أو التكنولوجية أو ظروف السوق أو الاقتصاد المرتبط بالأصل.

٣- انخفاض في معدل الفائدة السوقية أو معدلات السوق الأخرى للعائد على الاستثمارات.

٤- أن تكون القيمة الرأسمالية للمشروع في الوقت الحاضر اكبر من القيمة الدفترية لصافي الأصول.

٥- أن يكون الأداء الاقتصادي للأصل أفضل مما هو متوقع.

ويتم الاعتراف باسترداد خسائر انخفاض عند ما يوجد تغيير في التقديرات التي بموجبها تم الاعتراف بخسائر الانخفاض مثل(IASC, IAS No. 36):

١- وجود تغيير في أسس حساب القيمة الاستردادية سواء في صافي القيمة البيعية أو القيمة قيد الاستخدام.
٢- وجود تغيير جوهري في قيمة أو توقيت التدفقات النقدية المستقبلية، أو في معدل الخصم وذلك عند ما تعتمد القيمة الاستردادية على القيمة قيد الاستخدام.
٣- وجود تغيير جوهري في مكونات صافي القيمة البيعية وذلك عندما تعتمد القيمة الاستردادية على صافي القيمة البيعية.

ويقضي معيار المحاسبي الدولي(IASC, IAS No. 36) ضمن الفقرة (٩٩) بأن خسائر الانخفاض في قيمة الأصول التي تم الاعتراف بها في السنوات السابقة يجب أن تسترد إذا حدث فقط اختلاف في التقديرات المستخدمة في حساب القيمة الاستردادية للأصل منذ أخر خسارة انخفاض تم الاعتراف بها، و بحيث تزيد القيمة الدفترية للأصل إلى قيمته الاستردادية.

ويخلص الباحث مما سبق إلي اتفاق العديد من الدراسات حول المعيار العام اللازم للاعتراف بالانخفاض في قيمة الأصول وهو زيادة القيمة الدفترية للأصل عن قيمته العادلة، إلا أنها اختلفت على الظروف والعوامل التي تؤدى إلى تحقق ذلك المعيار، واختلفت كذلك على إمكانية استرداد خسائر الانخفاض في قيمة الأصول حيث سمح البعض للوحدات الاقتصادية بإمكانية استرداد تلك الخسائر، ومنع البعض الآخر على الوحدات الاقتصادية أن تسترد تلك الخسائر.

ويري الباحث أن معظم المعايير التي تناولت مشكلة الانخفاض في قيمة الأصول قد اعتمدت على معيار المحاسبة الدولي(IASC, IAS No. 36) أو المعيار المحاسبي الامريكى (FASB, No.144) كمصدر تستقى منه قواعد الاعتراف المرتبطة بالانخفاض في قيمة الأصول، لذلك سنتناول أوجه الشبه والاختلاف بين المعيارين فيما يلي.

أولا: أوجه الشبه

يعتمد معيار المحاسبة الدولي على القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية مباشرة عند حساب القيمة الاستردادية ويعتمد معيار المحاسبة الامريكى على القيمة العادلة التي تعتمد بصفة أساسية على التدفقات النقدية المستقبلية على أسس مخصومة ويتم في معظم الأحيان تقدير القيمة العادلة باستخدام القيمة الحالية للتدفقات النقدية المخصومة.

ثانيا: أوجه الاختلاف

يختلف معيار المحاسبة الدولي عن معيار المحاسبة الامريكى عند تناول مشكلة الانخفاض في قيمة الأصول في عدة نقاط يذكر الباحث منها ما يلي:
١- معيار الاعتراف بخسائر الانخفاض.
٢- قياس الانخفاض في قيمة الأصول.
٣- القدرة على استرداد خسائر الانخفاض.

وبالنسبة للمعيار المستخدم في الاعتراف بخسائر الانخفاض فقد وجد الباحث أن معيار المحاسبة الدولي يعترف بخسائر الانخفاض في قيمة الأصول عندما تكون القيمة الاستردادية للأصول طويلة الأجل اقل من القيمة الدفترية لها، بينما يتضمن معيار المحاسبة الامريكى خطوتين للاعتراف بخسائر

الانخفاض تتضمن الخطوة الأولى الاعتراف بخسائر الانخفاض عندما تكون التدفقات النقدية المستقبلية غير المخصومة اقل من القيمة الدفترية للأصل حيث يعتبر ذلك دليل كافي على انخفاض قيمة الأصل، والتي يتم قياسها فيما بعد باستخدام القيمة العادلة للأصل. وطبقا لمعيار المحاسبة الامريكى فإنه إذا كانت التدفقات النقدية غير المخصومة تزيد عن القيمة الدفترية فأنة لا يتم الاعتراف بخسائر الانخفاض حتى ولو كانت القيمة العادلة للأصل اقل من قيمته الدفترية.

ويتم قياس الانخفاض في قيمة الأصول طبقا لمعيار المحاسبة الدولي من خلال مقارنة القيمة الدفترية للأصل بقيمته الاستردادية، بينما يقيس معيار المحاسبة الامريكى خسائر الانخفاض من خلال مقارنة القيمة الدفترية للأصل بقيمته العادلة. وفيما يتعلق باسترداد خسائر الانخفاض فان معيار المحاسبة الدولي رقم يسمح بالاعتراف باسترداد خسائر الانخفاض وذلك عندما تتواجد تغيرات في التقديرات المستخدمة في تحديد القيمة الاستردادية للأصل منذ تاريخ أخر خسارة انخفاض تم الاعتراف بها، بينما يمنع معيار المحاسبة الامريكى استرداد خسائر الانخفاض في قيمة الأصول.

ويخلص الباحث مما سبق إلي أن هناك أحداثا أو مؤشرات تدل علي عدم إمكانية استرداد القيمة الدفترية للأصل، مما يدل علي وجود انخفاض في قيمة الأصل يجب الاعتراف به، أما في حالة عدم توافر تلك المؤشرات أو الإحداث فلا توجد حاجة لإعادة النظر في قيمة الأصل. وان المؤشرات التي يستدل منها علي الانخفاض في قيمة الأصل يمكن تصنيفها إلي نوعين: مؤشرات عامة(بيئية وقانونية وتجارية واقتصادية) مثل أسعار الفائدة أو الصرف والحالة الاقتصادية بصفة عامة. ومؤشرات خاصة بالأصل نفسه مثل تدفقاته النقدية، وقيمته السوقية، والتقادم،التلف، وطريقة الاستخدام...الخ. وأنه بالرغم من تحديد معايير المحاسبة للمؤشرات التي يستدل منها علي الانخفاض، إلا أنها لم تحدد ذلك علي سبيل الحصر ومن ثم سمحت للإدارة باستخدام مؤشرات أخري. وإن مسألة الاختيار لم تكن قاصرة علي استخدام مؤشرات أخري، بل امتدت إلي نوع المؤشر أو المقياس المستخدم حيث سمحت للإدارة الاختيار من بين نوعين من المقاييس هما: المقياس الدائم ويعني الاعتراف بالانخفاض في حالة كونه دائما، والمقياس المحتمل ويعني الاعتراف بالانخفاض في حالة وجود احتمال عدم القدرة علي استرداد القيمة الدفترية، وان الانخفاض يمكن توقعه بدرجة معقولة.

٦/٣ قياس الانخفاض في قيمة الأصول

يمكن القول في ضوء ما سبق عرضه بان قياس الانخفاض في قيمة الأصول يتم من خلال مقارنة القيمة الدفترية بالقيمة الممكن استردادها، وان خسارة التخفيض تتمثل في زيادة القيمة الدفترية عن القيمة الممكن استردادها، وبالرغم من الاتفاق علي طريقة حساب الانخفاض إلا أن هناك أمورا معينة ما زالت محل نقاش وجدل منها: المقياس الواجب استخدامه للوصول إلي القيمة الممكن استردادها. وكيفية القياس هل يتم لكل أصل علي حدة، أم لكل مجموعة متجانسة من الأصول. فتحديد مثل هذه الأمور يقلل بدرجة كبيرة من مساحة السلوك الانتهازي للإدارة ومن ثم زيادة منفعة المعلومات المحاسبية لمستخدمي التقارير المالية في كافة الوحدات الاقتصادية ومنها شركات التامين.

بداية يمكن القول بان الأحداث الخارجية التي تتأثر بها الوحدات الاقتصادية يتم تقسيمها إلى ثلاثة أنوع هي(Titard & Praise(1996 :عمليات أو أحداث تنطوي على تحويل أصول أو خصوم فيما بين

الوحدة الاقتصادية والوحدات الأخرى. وكوارث يترتب عليها انقضاء جبري غير متوقع لأصول الوحدة الاقتصادية. وظروف مواتية (في صالح الوحدة الاقتصادية) تنطوي على مكاسب، وظروف غير مواتية (في غير صالح الوحدة الاقتصادية) تنطوي على خسائر وقد تكون هذه المكاسب أو الخسائر جارية في الوقت الحاضر أو محتملة في المستقبل.

وتعتبر خسائر الانخفاض في قيمة الأصول من قبل الخسائر التي تترتب على الظروف غير المواتية والتي يجب إثباتها متى نشأت ظروف تشير إلى وقوع خسائر دائمة في قيمة الأصل، كما يعتبر استرداد خسائر الانخفاض في قيمة الأصول من قبل المكاسب التي تترتب على الظروف المواتية والتي يجب إثباتها متى نشأت ظروف تشير إلى وقوع مكاسب قابلة للتحقق. وتختلف معايير المحاسبة الأمريكية والدولية في معالجتها لقياس الانخفاض في قيمة الأصول، وذلك علي النحو التالي:

أ- قياس خسائر الانخفاض في قيمة الأصول طبقا لمعايير المحاسبة الأمريكية

تقضي الفقرتان (٦)،(٧) من معيار المحاسبة الأمريكي(FASB, No.121) على أن خسائر الانخفاض في قيمة الأصل التي يتم الاعتراف بها يجب أن يتم قياسها على أساس المبلغ الذي تزيد به القيمة الدفترية للأصل عن القيمة العادلة لها أو المبلغ الذي تزيد به القيمة الدفترية للأصول التي تقتنى وتستخدم في النشاط عن مجموع التدفقات النقدية المتوقع الحصول عليها من استخدام هذه الأصول والتخلص منها.

وبالنسبة لاسترداد خسائر الانخفاض في قيمة الأصول التي تم الاعتراف بها في السنوات السابقة فلا يجيز المعيار للوحدة الاقتصادية قياس تلك المكاسب باعتبار أن الفقرة الحادية عشرة من المعيار تحرم على الوحدة استرداد تلك الخسائر.

ولقد أبقي معيار المحاسبة الأمريكي (FASB, No.144) على نفس متطلبات قياس خسائر الانخفاض في قيمة الأصول طويلة الأجل التي تقتنى بفرض الاستخدام، حيث تقاس خسائر الانخفاض على أساس الفرق بين القيمة الدفترية للأصل والقيمة العادلة له. ولا يجيز المعيار للوحدة الاقتصادية كما سبق الإشارة استرداد خسائر الانخفاض في قيمة الأصول التي تم الاعتراف بها في السنوات السابقة، وبالتالي لا يتم قياسها طبقاً لذلك المعيار.

ب- قياس خسائر الانخفاض في قيمة الأصول طبقا لمعيار المحاسبة الدولي

تقضى الفقرة (٥٨) من معيار المحاسبة الدولي(IASC, IAS No. 36) بأنه إذا كانت القيمة الاستردادية للأصل أقل من القيمة الدفترية له فأن القيمة الدفترية يجب أن تخفض إلى قيمته الاستردادية، وهذا الانخفاض هو خسارة الانخفاض في قيمة الأصل.

كما تقضى الفقرة (٦١) من المعيار بأنه عندما تكون القيمة المقدرة لخسارة الانخفاض في قيمة الأصول أكبر من القيمة الدفترية للأصول المرتبطة بها فأنه يجب على الوحدة أن تعترف بالفرق وقياسه وتسجيله كالتزام.

وبالنسبة لاسترداد خسارة الانخفاض في قيمة الأصول التي تم الاعتراف بها في السنوات السابقة فأن الفقرة (٩٥) من المعيار تقضى بأنه يجب على المشروع في كل تاريخ لإعداد الميزانية أن يتم تقييم ما إذا كانت هناك مؤشرات تدل على أن خسارة الانخفاض في قيمة الأصل التي تم الاعتراف بها في

السنوات السابقة قد أصبحت غير موجودة أو أنها انخفضت، و في هذه الحالة يجب الاعتراف باسترداد تلك الخسائر وقياسها كمكاسب.

ويرى البعض أن قياس خسائر الانخفاض في قيمة الأصول يتم من خلال إتباع مجموعة خطوات تسمى عملية المراجعة اللاحقة للأصل وتتضمن تلك العملية ما يلي

١- حساب صافي القيمة الحالية لكل أصل.

٢- مقارنة التدفق النقدي الفعلي، مع التدفق النقدي المتوقع و شرح أية اختلافات.

٣- حساب صافي القيمة الحالية المتبقية ومقارنتها مع القيمة التي يمكن التخلي عنها للأصل.

٤- مقارنة القيمة الحالية المتبقية مع القيمة الدفترية للأصول.

ويرى الباحث من خلال تحليل الدراسة السابقة أنه يمكن اتخاذ قرار بالتخلي عن الأصل بالكامل بالبيع أو الاستبدال وذلك إذا كانت صافي القيمة الحالية المتبقية أقل من القيمة التي يتم التخلي عنها (نتيجة الخطوة الثالثة)، والاعتراف بخسائر الانخفاض في قيمة الأصول وقياسها إذا كانت صافي القيمة الحالية المتبقية أقل من القيمة الدفترية للأصل (نتيجة الخطوة الرابعة).

٧/٣ الإفصاح عن الانخفاض في قيمة الأصول:

يحتاج مستخدمي القوائم المالية إلى معلومات عن الانخفاض في قيمة الأصول لكي تعكس تلك الأصول القيمة العادلة لها في تاريخ إعداد الميزانية، وبيان ما أصاب الوحدة الاقتصادية من خسائر نتيجة ذلك الانخفاض ويرى الباحث أنه متى تم الاعتراف بخسائر الانخفاض في قيمة الأصول وتم قياسها فأن الأمر يتطلب ضرورة الإفصاح عنها بالقوائم المالية. وفي هذا الصدد توصل البعض إلى أن الإفصاح عن الانخفاض في قيمة الأصول سوف يحقق للوحدة عدة مزايا سواء في الأجل القصير أو الأجل الطويل، حيث توفر في الأجل القصير – المراجعة اللاحقة للأصل – معلومات قيمة تمكن من اكتشاف الأصول التي انخفضت قيمتها وتسهل من اتخاذ قرار التخلي عن الأصل، وفي الآجل الطويل تمكن من التوزيع الكفء لرأس المال وتؤدى إلى ارتفاع أسعار الأسهم في سوق رأس المال نتيجة التخلي عن الأصول ذات الأداء الاقتصادي المنخفض(FASB, No.121).

ولقد تباينت وجهات النظر حول كمية المعلومات التي يمكن الإفصاح عنها والمرتبطة بخسائر انخفاض الأصول، والمكان الذي سيتم الإفصاح به، كما اختلفت الشركات كذلك فيما بينها عند الإفصاح عن خسائر الانخفاض، وسيعرض الباحث وجهات النظر المختلفة إثناء مناقشة الإفصاح عن الانخفاض في قيمة الأصول وتقييمها والاستفادة بنتائج التقييم عند وضع الإطار المقترح للمحاسبة عن الانخفاض في قيمة الأصول.

أ- الإفصاح عن خسائر الانخفاض في قيمة الأصول طبقا لمعايير المحاسبة الأمريكية

اوجب معيار المحاسبة الأمريكي(FASB, No.121) ضرورة الإفصاح والتقرير عن خسائر الانخفاض في قيمة الأصول في قائمة الدخل ضمن عناصر العمليات والأنشطة الجارية وذلك قبل خصم ضرائب علي الدخل(2002) Meeting & Luecke .وطبقاً للفقرة (١٤) من المعيار فان الوحدة الاقتصادية التي تعترف بخسائر الانخفاض في قيمة الأصول يجب أن تفصح عن العناصر التالية ضمن قوائمها المالية:

– وصف كامل للأصول التي حدث انخفاض في قيمتها، وبيان الوقائع والأحداث التي أدت إلى ذلك الانخفاض.
– قيمة الخسائر الناتجة عن الانخفاض في قيمة الأصول، وبيان كيفية حساب القيمة العادلة.
– الإفصاح عن مقدار الخسارة في بند مستقل في حالة عدم ظهورها في قائمة الدخل، أو الإفصاح عن البند الإجمالي المتضمن مبلغ الخسارة في قائمة الدخل في حالة ظهورها مستقلا فيها.
– قطاع الأعمال الذي تأثر بخسائر الانخفاض في قيمة الأصول كلما أمكن ذلك.
ولقد اوجب معيار المحاسبة الأمريكي (FASB, No.144) علي المشروع أن يدرج خسائر الانخفاض في قيمة الأصول ضمن عناصر الدخل من الأنشطة التشغيلية بقائمة الدخل وذلك قبل خصم ضريبة الدخل، وعلى المشروع أن يفصح ضمن الإيضاحات المتممة للقوائم المالية عما يلي:
– وصف الأصل الذي انخفضت قيمته والأحداث والظروف التي أدت إلى الانخفاض.
– يجب على المشروع في حالة عدم الإفصاح عن خسائر الانخفاض في صدر قائمة الدخل أن يفصح عن قيمة خسارة الانخفاض والبند الذي يتضمن تلك الخسائر.
– الطريقة أو الطرق المستخدمة في حساب القيمة العادلة.
– وكلما أمكن بيان القطاع الذي ينتمي إليه الأصل الذي انخفضت قيمته.

ب– الإفصاح عن خسائر الانخفاض في قيمة الأصول طبقاً طبقا لمعيار المحاسبة الدولي

يتضمن معيار المحاسبة الدولي(IASC, IAS No. 36) القواعد التالية للإفصاح عن للأصول التي انخفضت قيمتها:

١– لكل مجموعة من الأصول فإن القوائم المالية يجب أن تفصح عما يلي:
– قيمة خسائر الانخفاض التي تم الاعتراف بها في قائمة الدخل خلال الفترة.
– قيمة استرداد خسائر الانخفاض التي تم الاعتراف بها في قائمة الدخل خلال الفترة.
– قيمة خسائر الانخفاض التي تم الاعتراف بها مباشرة ضمن حقوق الملكية خلال الفترة.
– قيمة استرداد خسائر الانخفاض التي تم الاعتراف بها مباشرة ضمن حقوق الملكية خلال الفترة.

٢– إذا تم الاعتراف بخسائر الانخفاض في القيمة سواء لأصل منفصل أو لوحدة توليد نقدية أو تم استردادها خلال الفترة وكانت ذات أهمية نسبية في القوائم المالية، فأن المشروع يجب أن يفصح عما يلي:
– الأحداث أو الظروف التي أدت إلى الاعتراف أو استرداد خسائر الانخفاض في قيمة الأصل.
– قيمة خسارة الانخفاض في القيمة التي تم الاعتراف بها واستردادها.
– لكل أصل على حدة يجب الإفصاح عما يلي:
– طبيعة ذلك الأصل
– القسم القطاعي الذي يتم التقرير عنه والذي يرتبط بالأصل
– ولوحدة توليد النقدية
– وصف لوحدة توليد النقدية.

– قيمة خسارة الانخفاض في القيمة التي تم الاعتراف بها أو تم استردادها بواسطة مجموعة الأصول أو القطاع.

–إذا كانت مجموعة الأصول المكونة لوحدة توليد النقدية قد تغيرت منذ آخر تقدير للقيمة الدفترية لوحدة توليد النقدية، فان الوحدة الاقتصادية يجب أن تصف الطريقة الحالية والرسمية لمجموعة الأصول وأسباب تغيير الطريقة السابقة..

– ما إذا كانت القيمة الاستردادية للأصل هي صافي القيمة البيعية أو القيمة قيد الاستخدام.

– بيان الأساس المستخدم في تحديد صافي سعر البيع عند اعتماد القيمة الاستردادية على صافي القيمة البيعية.

– بيان معدل أو معدلات الخصم المستخدمة في التقدير الحالي والتقدير السابق عند اعتماد القيمة الاستردادية على القيمة قيد الاستخدام.

٣– إذا كانت خسارة الانخفاض في قيمة الأصول التي تم الاعتراف بها أو استردادها خلال الفترة هامة بالنسبة لمجموعة القوائم المالية، فأن الوحدة الاقتصادية يجب أن يفصح عما يلي:

– الانقسام الأساسي للأصول التي تأثرت بخسارة الانخفاض في القيمة أو استرداد القيمة.

– الأحداث أو الظروف الأساسية التي أدت إلى الاعتراف أو استرداد خسارة الانخفاض.

جـــ– بدائل الوحدات الاقتصادية في الإفصاح عن خسائر انخفاض قيمة الأصول

بفحص التقارير المالية لعينة من الوحدات الاقتصادية التي تعمل في المجال الصناعي، تبين وجود تباين بين تلك الوحدات فيما يتعلق بالإفصاح عن خسائر الانخفاض في قيمة الأصول، حيث يميل بعضها إلي الإفصاح عن خسائر الانخفاض في قيمة الأصول بقائمة الدخل ضمن الأنشطة التشغيلية، في حين يدرجها البعض الآخر بقائمة الدخل ولكن ضمن الأنشطة غير التشغيلية. ويري الباحث أن هذا التباين يرجع إلي المساحة التي منحتها معايير المحاسبة المختلفة سواء الأمريكية أو الدولية لإدارة الوحدات الاقتصادية.

ويتضح من استعراض الدراسات التي تناولت الإفصاح عن الانخفاض في قيمة الأصول وبدائل الإفصاح ما يلي:

١– أن عملية الإفصاح عن الانخفاض في قيمة الأصول هي عملية هامة ومفيدة وتحقق العديد من المزايا سواء للشركة التي تقوم بالإفصاح أو لمستخدمي القوائم المالية الذين يعتمدون على تلك المعلومات في اتخاذ القرارات.

٢– اختلف نطاق الإفصاح عن الانخفاض في قيمة الأصول من دراسة لأخرى حيث وسعت بعض الدراسات من الإفصاح مثل المعيار المحاسبي الدولي(IASC, IAS No. 36) ، وضيقت بعض الدراسات من الإفصاح مثل المعيار المحاسبي الأمريكي (FASB, No.144)

٣– اتفقت بعض الدراسات التي تناولت خسائر الانخفاض في قيمة الأصول أو استردادها بقائمة الدخل على إدراجها ضمن نتائج الأنشطة التشغيلية، ومن أمثلة معيار المحاسبة الأمريكي(FASB, No.144)

٤- قدمت بعض الدراسات عدة بدائل للاعتراف والإفصاح عن خسائر الانخفاض في قيمة الأصول أو استردادها، حيث يسمح للوحدات الاقتصادية بالاعتراف بها في قائمة الدخل أو مباشرة ضمن حقوق الملكية، ومن أمثلة تلك الدراسات المعيار المحاسبي الدولي(IASC, IAS No. 36).

٥- تباينت الشركات فيما بينها عند الإفصاح عن خسائر الانخفاض أو استردادها بقائمة الدخل حيث اتجه البعض إلى عرضها ضمن نتائج الأنشطة التشغيلية بقائمة الدخل، كما اتجه البعض الآخر إلى عرضها ضمن نتائج الأنشطة غير التشغيلية بقائمة الدخل.

ويري الباحث فيما يتعلق **بكيفية الإفصاح** فانه يمكن الإفصاح عن خسائر الانخفاض في قيمة أصول إعادة التامين لشركات التامين في القوائم المالية والإيضاحات المتممة لها وذلك علي النحو التالي:

أ-الإفصاح عن خسائر الانخفاض في قيمة الأصول بقائمة الدخل ضمن الأنشطة غير التشغيلية في بند مستقل قبل الضرائب علي الدخل.

ب- الإفصاح عن الأمور التالية بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية:

- وصف كامل للأصول التي انخفضت قيمتها.
- الأقسام التي توجد بها هذه الأصول.
- الوقائع أو الإحداث التي أدت التي تخفيض قيمة الأصول.
- وقت التخلص من الأصل(كلما كان ذلك ممكنا).
- القيمة الدفترية للأصول التي انخفضت قيمتها.
- الطريقة التي تم بها حساب القيمة العادلة للأصل(القيمة الممكن استردادها).

أما فيما يتعلق **بتوقيت الإفصاح** عن انخفاض قيمة أصول إعادة التامين فالأمر يتوقف علي ما تحمله البيانات الخاصة بها من إخبار، فإذا كانت تحمل إخبارا جيدة تتمثل في تخفيض التكاليف وتحقيق مزايا ضريبية وتحسين في ربح النشاط وتدعيم إعادة الهيكلة، فانه يتم الإفصاح عنها فترياً،أما إذا كانت تحمل إخبارا سيئة متمثلة في انخفاض التدفقات النقدية المستقبلية، أو وجود أصول سوف يتم الاستغناء عنها أو لا تعمل بطاقتها الإنتاجية الكاملة، فانه يتم الإفصاح عنها سنوياً لتأثيرها علي قيمة شركة التامين.

ويخلص الباحث مما سبق إلي أن هناك أحداث أو مؤشرات معينة تدل علي وجود انخفاضات في قيمة الأصول ، كما أن هناك بدائل للاعتراف والقياس والإفصاح المحاسبي عن خسائر الانخفاض في قيمة الأصول واستردادها، يستطيع الباحث الاستفادة منها في صياغة النموذج الذي سوق يطبق في شركات التأمين لتطوير المحاسبة عن الانخفاض في قيمة أصول إعادة التامين في شركات التأمين، وهو ما سوف يتناوله في المبحث التالي.

المبحث الرابع
نموذج مقترح للمحاسبة عن انخفاض قيمة أصول إعادة التامين في شركات التامين

١/٤ مقدمة

يتضح من خلال تناول قضايا الاعتراف والقياس والإفصاح المرتبطة بالانخفاض في قيمة الأصول أن قيام الوحدات الاقتصادية بالمحاسبة عن ذلك الانخفاض يعتبر من الأهمية بمكان نظراً لأنه يحقق العديد من المزايا سواء بالنسبة للوحدات الاقتصادية التي تقوم بالمحاسبة عنه أو بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية الذين يعتمدون على المعلومات التي توفرها المحاسبة عن الانخفاض في قيمة الأصول في اتخاذ قراراتهم.

ويعتمد النموذج المقترح للمحاسبة عن انخفاض قيمة أصول إعادة التامين في شركات التامين على مواطن الإيجاب التي تتضمنها الدراسات السابقة التي تناولت تلك المشكلة واستيفاء ما ورد بها من مواطن ضعف، فضلاً عن مراعاة اتفاق النموذج المقترح مع الإطار العام لنظرية المحاسبة المالية.

٢/٤ الاعتراف بالانخفاض في قيمة الأصول:

يجب أن تعترف شركات التامين بالانخفاض في قيمة أصول إعادة التامين باعتبار أن ذلك الانخفاض يعد بمثابة خسارة نتجت عن ظروف غير مواتية واجهت الشركة، ويجب إثباتها حتى تظهر الأصول بقائمة المركز المالي بالقيمة العادلة لها وتظهر الأرباح أو الخسائر بقائمة الدخل بما يخص الفترة فقط.

ويقترح الباحث الشروط التالية مجتمعة للاعتراف بخسائر الانخفاض في قيمة أصول إعادة التامين:

١- أن ينطوي الانخفاض في قيمة أصول إعادة التامين على خسارة دائمة يصعب التخلص منها في الآجل القصير.

٢- أن يعكس عبء استهلاك الأصل قيمة الاستهلاك فقط دون أن يتضمن خسارة الانخفاض في قيمة الأصل.

٣- أن لا تقوم شركة التامين بمعالجة خسائر الانخفاض في قيمة أصول إعادة التامين كخسارة إعادة تقدير.

٤- أن تؤدى الظروف غير المواتية إلى زيادة القيمة الدفترية لأصول إعادة التامين بعد خصم مجمع الاستهلاك عن القيمة الحالية لصافي التدفقات النقدية المتوقع الحصول عليها من استخدام الأصل والتخلص منه في نهاية عمره المتبقي.

ويرى الباحث أن يتم ترك حرية تقدير أهمية الظروف غير المواتية التي قد تؤدى إلى خسارة انخفاض في قيمة الأصول لتقدير إدارة الشركة، ولكن يجب عليها أن تقوم في كل تاريخ لإعداد الميزانية بحساب القيمة الحالية لصافي التدفقات النقدية المتوقع الحصول عليها من استخدام الأصل والتخلص منه في نهاية عمره، وبحيث إذا قلت تلك القيمة عن القيمة الدفترية للأصل في ذلك التاريخ، فأنه يجب عليها أن تعترف بخسارة الانخفاض متى توافرت الشروط الأخرى التي أشار إليها الباحث.

ويقترح الباحث بالنسبة لاسترداد خسائر الانخفاض في قيمة أصول إعادة التامين التي تم الاعتراف بها في السنوات السابقة أن يتم الاعتراف بها متى توافرت مؤشرات تؤدى إلى تغيير التقديرات المستخدمة في حساب القيمة الحالية لصافي التدفقات النقدية المتوقع الحصول عليها من استخدام الأصل والتخلص منه وزيادتها زيادة جوهرية. ويقدم الباحث المبررات التالية للاعتراف باسترداد خسائر الانخفاض في قيمة أصول إعادة التامين:

١- أن استرداد خسائر الانخفاض في قيمة أصول إعادة التامين سوف يوفر لمستخدمي القوائم المالية المعلومات المفيدة عن المنافع المستقبلية المحتملة لأصول إعادة التامين.

٢- أن عملية استرداد خسائر الانخفاض في قيمة أصول إعادة التامين يشبه عملية قياس التغيرات في التقديرات المحاسبية والتي استقرت الآراء على الاعتراف بها وقياسها والإفصاح عنها.

٣- أن استرداد خسائر الانخفاض في قيمة أصول إعادة التامين لا يعد بمثابة إعادة تقدير وبالتالي يتوافق مع محاسبة التكلفة التاريخية.

٤- أن معلومات الاستهلاك أو الاستنفاد المرتبطة بأصول إعادة التامين التي انخفضت قيمتها تصبح غير مفيدة إذا اعتمدت على خسائر الانخفاض في السنوات السابقة والتي أصبحت غير ملائمة.

٣/٤ قياس الانخفاض في قيمة الأصول:

يتم قياس الانخفاض في قيمة أصول إعادة التامين من خلال مقارنة القيمة الدفترية للأصل الذي يقتنى بغرض استخدامه (مجموعة أصول توليد النقدية) والقيمة الحالية لصافي التدفقات النقدية المتوقع الحصول عليها من استخدام الأصل والتخلص منه.

ويقترح الباحث على شركات التامين أن تطبق المعادلة التالية عندما تكون القيمة الدفترية للأصل أكبر من القيمة الحالية لصافي التدفقات النقدية المتوقعة.

خسائر الانخفاض في قيمة الأصل = القيمة الدفترية للأصل – القيمة الحالية لصافي التدفقات النقدية المتوقع الحصول عليها من استخدام الأصل والتخلص منه.

ويوضح الشكل رقم (١) التالي النموذج الذي يقدمه الباحث للقياس المحاسبي لخسائر الانخفاض في قيمة أصول إعادة التامين أو استرداد الانخفاض.

شكل رقم (١)

القياس المحاسبي لخسائر الانخفاض في قيمة الأصول واستردادها

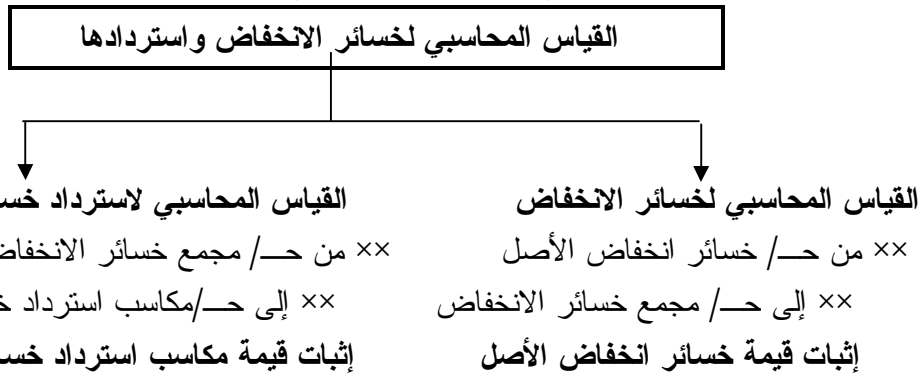

ويقترح الباحث أن يتم إقفال خسائر الانخفاض في قيمة الأصول أو استردادها بقائمة الدخل في عنوان مستقل ضمن نتائج الأنشطة غير التشغيلية. ويوضح الشكل رقم(٢) التالي القيود المحاسبية لإقفال خسائر الانخفاض أو استردادها بقائمة الدخل.

شكل رقم (٢)

الإقفال المحاسبي لخسائر الانخفاض في قيمة الأصول واستردادها

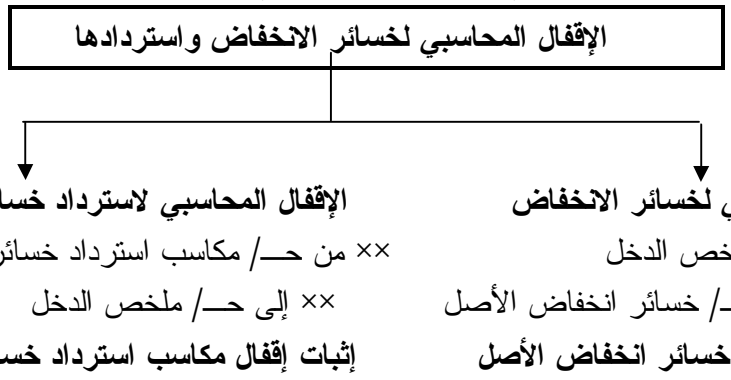

ويرى الباحث أن إثبات خسائر الانخفاض في قيمة أصول إعادة التامين أو استردادها بقائمة الدخل في عنوان مستقل يوفر معلومات مفيدة ويحقق مزيداً من الإفصاح يستفيد منه مستخدمي القوائم المالية في اتخاذ قراراتهم كما أن إثبات خسائر الانخفاض أو استردادها ضمن نتائج الأنشطة غير التشغيلية يتوافق مع المبادئ العامة لنظرية المحاسبة المالية نظراً لأن خسارة الانخفاض أو استردادها حدث خلال الفترة الحالية ولا ينتظر أن يحدث بشكل منتظم ومتكرر في الفترات القادمة، كما أن الظروف التي أدت إلى نشأة خسائر الانخفاض أو استردادها تشبه إلى حد بعيد الظروف التي تؤدى إلى التغيير في السياسات المحاسبية والتي تعالج أثارها المحاسبية ضمن نتائج الأنشطة غير التشغيلية بقائمة الدخل.

٤/٤ الإفصاح عن الانخفاض في قيمة الأصول :

يقترح الباحث أن يتم عرض الأصل الذي انخفضت قيمته ضمن الإيضاحات المتممة للقوائم المالية وذلك على النحو التالي:

القيمة الدفترية للأصل في بداية الفترة	××
الإضافات خلال الفترة	××
الاستبعادات خلال الفترة	(××)
مكاسب أو خسائر إعادة التقدير	××
١) القيمة الدفترية للأصل قبل الاستهلاك وخسائر الانخفاض	×××
مجمع الاستهلاك وخسائر الانخفاض أول الفترة	××
خسائر الانخفاض في قيمة الأصل	××
مكاسب استرداد خسائر الانخفاض في قيمة الأصل	(××)
مصروف الاستهلاك	××
٢) مجمع الاستهلاك وخسائر الانخفاض آخر الفترة	××

٣) القيمة الدفترية للأصل في نهاية الفترة (١-٢) ×××

ويقترح الباحث على شركات التامين أن تذكر عبارة هناك ظروف غير مواتية أدت إلى خسارة انخفاض في قيمة أصول إعادة التامين وذلك في حالة الانخفاض غير المؤقت، أو هناك ظروف مواتية أدت إلى مكاسب استرداد خسائر الانخفاض في قيمة أصول إعادة التامين وذلك في حالة الاسترداد غير المؤقت في قيمة أصول إعادة التامين التي انخفضت قيمتها.

المبحث الخامس

دراسة ميدانية لتقييم فعالية النموذج المحاسبي المقترح للمحاسبة عن انخفاض قيمة أصول إعادة التامين في شركات التامين

٥/١مقدمة

تهدف الدراسة الميدانية إلى التعرف على اتجاهات أساتذة المحاسبة بالجامعات المصرية ومعدي القوائم والتقارير المالية بشركات التامين ومراقبي الحسابات الخارجيين، باعتبارهم من أهم الفئات المهتمة بموضوع البحث للتعرف على مدى كفاية الإطار المحاسبي المقترح في تطوير المحاسبة عن انخفاض قيمة أصول إعادة التأمين في شركات التامين، واختبار الفروض.

٥/٢ فروض الدراسة الميدانية

تقوم الدراسة الميدانية على اختبار الفروض التالية:

لتحقيق أهداف البحث الرئيسية والفرعية، أمكن للباحث صياغة الفروض الآتية:

١- لا توجد فروق ذات دلالة جوهرية بين أراء فئات العينة على أهمية المحاسبة عن خسائر الانخفاض في قيمة أصول إعادة التامين في شركات التامين.

٢- لا توجد فروق ذات دلالة جوهرية بين أراء فئات العينة نحو أهمية العوامل المؤثرة على انخفاض قيمة أصول إعادة التامين في شركات التامين.

٣- لا توجد فروق ذات دلالة جوهرية بين أراء فئات العينة نحو أساليب قياس خسائر الانخفاض في قيمة أصول إعادة التامين في شركات التامين.

٤- لا توجد فروق ذات دلالة جوهرية بين أراء فئات العينة نحو المعالجة المحاسبية لخسائر الانخفاض في قيمة أصول إعادة التامين في شركات التامين.

٥- لا توجد فروق ذات دلالة جوهرية بين أراء فئات العينة نحو الاعتراف والإفصاح عن استرداد خسائر الانخفاض في قيمة أصول إعادة التامين في شركات التامين.

٥/٣ مجتمع وعينة الدراسة

حدد الباحث مجتمع الدراسة كمصادر للحصول على البيانات في أساتذة المحاسبة بالجامعات المصرية، ومعدي القوائم والتقارير المالية، ومراقبي الحسابات الخارجيين باعتبارهم من أهم الفئات المهتمة بموضوع البحث، وقد تم تحديد عينة الدراسة بطريقة العينة العشوائية الطبقية غير التناسبية من

مجتمع الدراسة، وذلك نظراً لعدم تناسب عدد المفردات في كل فئة من الفئات التي يتكون منها مجتمع الدراسة.ويوضح الجدول رقم (١) التالي قوائم الاستبيان المسلمة والمستلمة والتي أجرى عليها التحليل:

جدول رقم (١) نسبة استجابة عينة الدراسة

مجتمع البحث	عدد مفردات العينة	عدد الردود	النسبة المئوية للردود	النسبة المئوية للقوائم محل التحليل
أساتذة المحاسبة بالجامعات	٤٠	٣٢	%٨٠	%١٠٠
معدي القوائم والتقارير المالية	٣٠	٢١	%٧٠	%١٠٠
مراقبي الحسابات الخارجيين	٣٠	١٨	%٦٠	%١٠٠
الإجمالي	١٠٠	٧١	%٧١	

٥/٥ أساليب جمع البيانات

اعتمد الباحثان في الحصول على البيانات اللازمة للدراسة الميدانية واختبار الفروض على أسلوبي قائمة الاستبيان والمقابلات الشخصية وذلك على النحو التالي :

أولا: أسلوب قائمة الاستبيان، حيث قام الباحثان بتسليم القوائم لمفردات العينة وتحديد موعد للمقابلة الشخصية للرد على بعض الاستفسارات المرتبطة بقائمة الاستبيان واستلام القائمة.

ثانيا: أسلوب المقابلة الشخصية، حيث تم اختيار خمس مفردات من عينة البحث (١٠% من إجمالي حجم العينة) وتحديد موعد للمقابلة الشخصية ومناقشتهم لاستكمال ما أسفر عنه تحليل قوائم الاستبيان من قصور وملاحظات، وبالتالي تم استكمال نتائج التحليل.

٦/٥ أسلوب تحليل البيانات

قام الباحث بعد استلام قوائم الاستبيان وإجراء المقابلات الشخصية بمراجعة تلك القوائم وترميز الأسئلة الواردة بها وتشغيلها على الحاسب الآلي باستخدام الحقيبة الإحصائية SPSSver17. وتم استخدام الأوزان المرجحة للأهمية النسبية التي أعطتها عينة البحث. وتتراوح الأوزان الترجيحية بين (١،٥) باعتبار أن المعلومات تكون هامة جداً إذا كان وزنها الترجيحي (٥)، وتكون مهمة إذا كان وزنها الترجيحي (٤)، ومهمة إلى حد ما (متوسط الأهمية) إذا كان وزنها الترجيحي (٣)، وغير مهمة إذا كان وزنها الترجيحي (٢) ، وعديمة الأهمية إذا كان وزنها الترجيحي (١)، وبالنسبة للأسئلة التي يتم الإجابة عنها بنعم أو لا فقد أعطى الباحث القيمة (٢) للإجابة بنعم و القيمة (١) للإجابة بلا.

وقد قام الباحث باستخدام الإحصاءات الوصفية والأساليب الإحصائية الآتية:

١ــ الوسط الحسابي المرجح weighted average (مقياس ليكرت Likert Scale)

حيث تم استخدم هذا المقياس لتحديد درجة أهمية العوامل أو المتغيرات محل الدراسة، وبالتالي درجة الموافقة عليها، بالإضافة إلي ترتيب هذه العوامل أو المتغيرات(2009) Field .

٢ ــ اختبار كروسكال– ويلز Kruskal-Wallis Test للفرق بين المتوسطات:

حيث تم استخدم هذا الاختبار لتحديد ما إذا كانت متوسط إجابات العينة على الأسئلة المتعلقة بالعوامل أو بالمتغيرات محل الدراسة بينها فروق معنوية (جوهرية) أما لا. حيث يشير الفرض العدمي إلي أن جميع المتوسطات متساوية، في حين يشير الفرض البديل إلي أن المتوسطات ليست كلها متساوية. ويتمثل إحصاء هذا الاختبار Test Statistic في قيمة كا^{٢}(χ^2) Chi-Square، حيث توضح

أساس اتخاذ القرار بناء على قيمة مستوى المعنوية المحسوبة، فإذا كانت اكبر من مستوى المعنوية المحدد مقدما (وهو ٠,٠٥) يتم قبول الفرض العدمي، والعكس صحيح(2009) Field .

٣ ـ اختبار مان-ويتني Mann-Whitney Test للفرق بين متوسطين (اختبار U)

حيث يتم استخدم هذا الاختبار عندما توجد فروق معنوية بين المتوسطات طبقا لاختبار كروسكال–ويلز السابق. ويتمثل إحصاء هذا الاختبار في قيمة Z، والتي تمثل أساس اتخاذ القرار بناء على قيمة مستوى المعنوية المحسوبة أخذا في الاعتبار أن الاختبار من جانبين 2-tailed، فإذا كانت اكبر من نصف مستوى المعنوية الذي تم تحديده مقدما (أي ٠,٠٢٥) يتم قبول الفرض العدمي، والعكس صحيح Field (2009).

٧/٥ تحليل بيانات الدراسة الميدانية واختبار الفروض

١/٧/٥ تحليل البيانات المرتبطة بالفرضين الأول والثاني

حيث يقضي الفرض الأول علي انه لا توجد فروق ذات دلالة جوهرية بين أراء فئات العينة نحو أهمية المحاسبة عن خسائر انخفاض قيمة أصول إعادة التامين في شركات التامين.ويختص السؤال الأول بتحديد درجة أهمية الاعتراف والقياس والإفصاح المحاسبي عن الانخفاض في قيمة أصول إعادة التامين. و يقضي الفرض الثاني علي لا توجد فروق ذات دلالة جوهرية بين أراء فئات العينة نحو أهمية العوامل المؤثرة على انخفاض قيمة أصول إعادة التامين في شركات التامين.

ويوضح الجدول رقم (٢) التحليل الإحصائي لاتجاهات أساتذة المحاسبة بالجامعات المصرية نحو أهمية المحاسبة عن خسائر الانخفاض في قيمة الأصول، وأهمية العوامل المؤثرة عليه (نتائج تفريغ إجابات السؤالين الأول والثاني).

جدول رقم (٢)

التحليل الإحصائي لاتجاهات أساتذة المحاسبة بالجامعات المصرية نحو أهمية المحاسبة عن خسائر الانخفاض في قيمة أصول إعادة التامين في شركات التامين وأهمية العوامل المؤثرة عليه

السـؤال	مهم جدا ٥	مهم ٤	متوسط الأهمية ٣	غير مهم ٢	عديم الأهمية ١	مجموع	المجموع الكلي	نسبة الأهمية %	الوسط الحسابي المرجح ليكرت	الدلالة
١ ـ حدد درجة أهمية المحاسبة عن الانخفاض في قيمة الأصول	١٣	١٢	٧	—	—	٣٢	١٣٤	٨٣,٧٥ %	٤,١٩	موافق
٢ـ حدد درجة أهمية العوامل التالية كأسباب للانخفاض في قيمة الأصول.										
١/٢الانخفاض الجوهري في القيمة السوقية للأصل	١٢	١٠	٩	١	—	٣٢	١٢٩	٨٠,٦٣ %	٤,٠٣	موافق
٢/٢ التغيير الجوهري في نطاق أو طريقة استخدام الأصل	٠	١	١١	١٠	١٠	٣٢	٦٧	٤١,٨٨ %	٢,٠٩	غير موافق
٣/٢ التغيير الجوهري في مناخ الأعمال في غير صالح المشروع	١٠	١٢	٩	١	—	٣٢	١٢٧	٧٩,٣٨ %	٣,٩٧	موافق
٤/٢ الزيادة الجوهرية في اجمالى تكاليف الأصل عن المبلغ المتوقع الحصول عليه منه	١٤	٩	٩	—	—	٣٢	١٣٣	٨٣,١٣ %	٤,١٦	موافق
٥/٢ استمرار عجز صافي التدفق النقدي الناتج من التشغيل	١٠	١٢	١٠	—	—	٣٢	١٢٨	٨٠,٠٠ %	٤,٠٠	موافق

السـؤال	مهم جدا ٥	مهم ٤	متوسط الأهمية ٣	غير مهم ٢	عديم الأهمية ١	مجموع	المجموع الكلي	نسبة الأهمية %	الوسط الحسابي المرجح ليكرت	الدلالة
٦/٢ وجودل دليل مادي على وجود أصول آيلة للزوال أو تدمير فيها	١٥	٧	١٠	—	—	٣٢	١٣٣	٨٣,١٣ %	٤,١٦	موافق
٧/٢ وجود دليل يشير إلى أن الأداء الحالي والمستقبلي للأصل سيكون أسوأ مما هو متوقع	١٠	١٠	١٢	—	—	٣٢	١٢٦	٧٨,٧٥ %	٣,٩٤	موافق

كما يتضمن الجدول رقم (٣) التحليل الإحصائي لاتجاهات معدي القوائم المالية نحو أهمية المحاسبة عن خسائر الانخفاض في قيمة الأصول، وأهمية العوامل المؤثرة عليه (نتائج تفريغ إجابات السؤالين الأول والثاني).

جدول رقم (٣)

التحليل الإحصائي لاتجاهات معدي القوائم المالية نحو أهمية المحاسبة عن خسائر الانخفاض في قيمة أصول إعادة التامين في شركات التامين وأهمية العوامل المؤثرة عليه

السـؤال	مهم جدا ٥	مهم ٤	متوسط الأهمية ٣	غير مهم ٢	عديم الأهمية ١	مجموع	المجموع الكلي	نسبة الأهمية %	الوسط الحسابي المرجح ليكرت	الدلالة
١- حدد درجة أهمية المحاسبة عن الانخفاض في قيمة الأصول	٧	٦	٨	—	—	٢١	٨٣	٧٩,٠٥ %	٣,٩٥	موافق
٢- حدد درجة أهمية العوامل التالية كأسباب للانخفاض في قيمة الأصول.										
١/٢الانخفاض الجوهري في القيمة السوقية للأصل	٩	٦	٦	—	—	٢١	٨٧	٨٢,٨٦ %	٤,١٤	موافق
٢/٢ التغيير الجوهري في نطاق أو طريقة استخدام الأصل	٠	٢	٨	٦	٥	٢١	٤٩	٤٦,٦٧ %	٢,٣٣	غير موافق
٣/٢ التغيير الجوهري في مناخ الأعمال في غير صالح المشروع	٨	٥	٨	—	—	٢١	٨٤	٨٠,٠٠ %	٤,٠٠	موافق
٤/٢ الزيادة الجوهرية في اجمالى تكاليف الأصل عن المبلغ المتوقع الحصول عليه منه	١١	٤	٦	—	—	٢١	٨٩	٨٤,٧٦ %	٤,٢٤	موافق جدا
٥/٢ استمرار عجز صافي التدفق النقدي الناتج من التشغيل	٩	٢	١٠	—	—	٢١	٨٣	٧٩,٠٥ %	٣,٩٥	موافق
٦/٢ وجودل دليل مادي على وجود أصول آيلة للزوال أو تدمير فيها	٧	٨	٦	—	—	٢١	٨٥	٨٠,٩٥ %	٤,٠٥	موافق
٧/٢ وجود دليل يشير إلى أن الأداء الحالي والمستقبلي للأصل سيكون أسوأ مما هو متوقع	٦	٤	٧	٣	١	٢١	٧٤	٧٠,٤٨ %	٣,٥٢	موافق

كما يتضمن الجدول رقم (٤) التحليل الإحصائي لاتجاهات مراقبي الحسابات الخارجيين نحو أهمية المحاسبة عن خسائر الانخفاض في قيمة الأصول، وأهمية العوامل المؤثرة عليه (نتائج تفريغ إجابات السؤالين الأول والثاني).

جدول رقم (٤)

التحليل الإحصائي لاتجاهات مراقبي الحسابات الخارجيين نحو أهمية المحاسبة عن خسائر الانخفاض في قيمة أصول إعادة التامين في شركات التامين وأهمية العوامل المؤثرة عليه

السـؤال	مهم جدا ٥	مهم ٤	متوسط الأهمية ٣	غير مهم ٢	عديم الأهمية ١	مجموع	المجموع الكلي	نسبة الأهمية %	الوسط الحسابي المرجح ليكرت	الدلالة
١- حـدد درجـة أهميـة المحاسـبة عـن الانخفاض في قيمة الأصول	٥	٤	٧	٢	—	١٨	٦٦	٧٣,٣٣ %	٣,٦٧	موافق
٢- حدد درجة أهمية العوامل التالية كأسباب للانخفاض في قيمة الأصول.										
١/٢الانخفاض الجوهري في القيمة السوقية للأصل	١	٠	٦	٦	٥	١٨	٤٠	٤٤,٤٤ %	٢,٢٢	غير موافق
٢/٢ التغيير الجوهري في نطاق أو طريقة استخدام الأصل	٥	٥	٥	٣	—	١٨	٦٦	٧٣,٣٣ %	٣,٦٧	موافق
٣/٢ التغيير الجوهري في مناخ الأعمال في غير صالح المشروع	٧	٣	٧	١	—	١٨	٧٠	٧٧,٧٨ %	٣,٨٩	موافق
٤/٢ الزيادة الجوهرية في اجمالى تكاليف الأصل عن المبلغ المتوقع الحصول عليه منه	٥	٧	٣	٢	١	١٨	٦٧	٧٤,٤٤ %	٣,٧٢	موافق
٥/٢ استمرار عجز صافي التدفق النقدي الناتج من التشغيل	٤	٤	٤	٦	—	١٨	٦٠	٦٦,٦٧ %	٣,٣٣	محايد
٦/٢ وجودل دليل مادي على وجود أصول آيلة للزوال أو تدمير فيها	٥	٦	٦	١	—	١٨	٦٩	٧٦,٦٧ %	٣,٨٣	موافق
٧/٢ وجود دليل يشير إلى أن الأداء الحالي والمستقبلي للأصل سيكون أسوأ مما هو متوقع	٥	٦	٥	٢	—	١٨	٦٨	٧٥,٥٦ %	٣,٧٨	موافق

كما يتضمن الجدول رقم (٥) التحليل الإحصائي لاتجاهات أفراد العينة مجتمعين نحو أهمية الاعتراف والقياس والإفصاح المحاسبي عن الانخفاض في قيمة الأصول، وأهمية العوامل المؤثرة عليه (نتائج تفريغ إجابات السؤالين الأول والثاني).

جدول رقم (٥)

التحليل الإحصائي لاتجاهات أفراد العينة مجتمعين نحو أهمية المحاسبة عن خسائر الانخفاض في قيمة أصول إعادة التامين في شركات التامين وأهمية العوامل المؤثرة عليه

السـؤال	مهم جدا ٥	مهم ٤	متوسط الأهمية ٣	غير مهم ٢	عديم الأهمية ١	مجموع	المجموع الكلي	نسبة الأهمية %	الوسط الحسابي المرجح ليكرت	الدلالة
١- حـدد درجـة أهميـة المحاسـبة عـن الانخفاض في قيمة الأصول	٢٥	٢٢	٢٢	٢	٠	٧١	٢٨٣	٧٩,٧٢ %	٣,٩٩	موافق
٢- حدد درجة أهمية العوامل التالية كأسباب للانخفاض في قيمة الأصول.										
١/٢الانخفاض الجوهري في القيمة السوقية للأصل	١	٣	٢٥	٢٢	٢٠	٧١	١٥٦	٤٣,٩٤ %	٢,٢٠	غير موافق
٢/٢ التغيير الجوهري في نطاق أو طريقة استخدام الأصل	٢٣	٢٢	٢٢	٤	٠	٧١	٢٧٧	٧٨,٠٣ %	٣,٩٠	موافق
٣/٢ التغيير الجوهري في مناخ الأعمال في غير صالح المشروع	٣٢	١٦	٢٢	١	٠	٧١	٢٩٢	٨٢,٢٥ %	٤,١١	موافق
٤/٢ الزيادة الجوهرية في اجمالى تكاليف الأصل عن المبلغ المتوقع الحصول عليه منه	٢٤	٢١	٢٣	٢	١	٧١	٢٧٨	٧٨,٣١ %	٣,٩٢	موافق
٥/٢ استمرار عجز صافي التدفق النقدي الناتج من التشغيل	٢٦	١٩	٢٠	٦	٠	٧١	٢٧٨	٧٨,٣١ %	٣,٩٢	موافق
٦/٢ وجودل دليل مادي على وجود أصول آيلة للزوال أو تدمير فيها	٢١	٢٠	٢٥	٤	١	٧١	٢٦٩	٧٥,٧٧ %	٣,٧٩	موافق
٧/٢ وجود دليل يشير إلى أن الأداء الحالي والمستقبلي للأصل سيكون أسوأ مما هو متوقع	١٨	٢٢	٢٣	٧	١	٧١	٢٦٢	٧٣,٨٠ %	٣,٦٩	موافق

ويتضح من الجداول السابقة المرتبطة السؤال الأول وهو تحديد درجة أهمية المحاسبة عن خسائر الانخفاض في قيمة أصول إعادة التامين في شركات التامين أن أساتذة المحاسبة بالجامعات المصرية ومعدي القوائم المالية ومراقبي الحسابات الخارجيين انه توجد أهمية للمحاسبة عن خسائر الانخفاض في قيمة أصول إعادة التامين في شركات التامين، حيث بلغت هذه الأهمية ٨٣,٧٥% من وجهة نظر أساتذة المحاسبة بالجامعات المصرية، ٧٩,٠٥% من وجهة نظر معدي القوائم المالية، ٧٣,٣٣% من وجهة نظر مراقبي الحسابات الخارجيين، ٧٩,٧٢% من وجهة نظر أفراد العينة مجتمعين.

كما يتضمن الجدول رقم (٦) التحليل الإحصائي لفرض تساوي المتوسطات الحسابية باستخدام اختبار كروسكال ويلز لاتجاهات أفراد العينة مجتمعين نحو أهمية المحاسبة عن الانخفاض في قيمة الأصول، وأهمية العوامل المؤثرة عليه (نتائج تفريغ إجابات السؤالين الأول والثاني).

جدول رقم (٦)

التحليل الإحصائي لفرض تساوي المتوسطات الحسابية

نحو أهمية المحاسبة عند الانخفاض في قيمة الأصول وأهمية العوامل المؤثرة عليه

السـؤال	Chi-Square	Asymp. .Sig
١- حدد درجة أهمية المحاسبة عن الانخفاض في قيمة الأصول	٣,٤٣	٠,٦٨
٢- حدد درجة أهمية العوامل التالية كأسباب للانخفاض في قيمة الأصول.		
١/٢الانخفاض الجوهري في القيمة السوقية للأصل	٠,٧٨	٠,٦٨
٢/٢ التغيير الجوهري في نطاق أو طريقة استخدام الأصل	١,١٠	٠,٥٨
٣/٢ التغيير الجوهري في مناخ الأعمال في غير صالح المشروع	١,٣١	٠,٥٢
٤/٢ الزيادة الجوهرية في اجمالى تكاليف الأصل عن المبلغ المتوقع الحصول عليه منه	٠,٣٥	٠,٨٤
٥/٢ استمرار عجز صافي التدفق النقدي الناتج من التشغيل	٦,٦٥	٠,٠٤
٦/٢ وجودل دليل مادي على وجود أصول ايلة للزوال أو تدمير فيها	١,٥٣	٠,٤٧
٧/٢ وجود دليل يشير إلى أن الأداء الحالي والمستقبلي للأصل سيكون أسوأ مما هو متوقع	٦,٥٧	٠,٠٤

ومن خلال جدول رقم (٦) يتضح أن اختبار كروسكال ويلز قد اظهر قيمـا لمـستوى المعنويـة المحسوب تزيد عن ٠,٠٥ الأمر الذي يعني عدم وجود فروق معنوية بين متوسطات المجموعات الثلاثة نحو أهمية المحاسبة عن الانخفاض في قيمة الأصول، وأهمية العوامل المؤثرة عليه ما عدا البند الـذي ينص علي وجود دليل يشير إلى أن الأداء الحالي والمستقبلي للأصل سيكون أسوأ مما هو متوقع والبنـد الذي ينص علي استمرار عجز صافي التدفق النقدي الناتج من التشغيل ، الأمر الذي يعني عـدم وجـود فروق جوهرية بين متوسطات المجموعات الثلاث.

أما بالنسبة للفرق المعنوي الموجود بين متوسطات الإجابات على البندين السابقين فقـد أظهـرت نتائج اختبار مان ويتني لها القيم الواردة في الجداول أرقام (٧)،(٨).

جدول رقم (٧)

دراسة الفروق بين متوسطات الإجابات على وجود دليل يشير إلى أن

الأداء الحالي والمستقبلي للأصل سيكون أسوأ مما هو متوقع

المجموعات	U	Z	Asymp. Sig. (2-tailed)	
أساتذة المحاسبة ومراقبي الحسابات	٣٠٩,٥٠	٠,٥١٤-	٠,٦٠٧	دالة غير
أساتذة المحاسبة ومعدي القوائم المالية	١٧٢,٠٠	٠٢,٤٥-	٠,٠١٤	دالة
مراقبي الحسابات ومعدي القوائم المالية	١٢٢,٠٠	١,٩٥٩-	٠,٠٦٠	غير دالة

جدول رقم (٨)

دراسة الفروق بين متوسطات الإجابات على استمرار

عجز صافي التدفق النقدي الناتج من التشغيل

المجموعات	U	Z	Asymp. Sig. (2-tailed)	
أساتذة المحاسبة ومراقبي الحسابات	٢٠٢,٠٠	٢,٥٤٣-	٠,٠١١	دالة
أساتذة المحاسبة ومعدي القوائم المالية	٢٦١,٥٠	٠,٥٦٤-	٠,٥٧٣	غير دالة
مراقبي الحسابات ومعدي القوائم المالية	١٣٣,٠٠	١,٦٣٢-	٠,١١٩	غير دالة

ومن خلال بيانات الجدول رقم(٧) يتضح أن السبب في ظهور فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات الإجابات على البند الأول قد حدثت بسبب الاختلافات بين متوسطات الإجابات على البند لكل من مجموعة أساتذة المحاسبة ومجموعة معدي القوائم المالية ، حيث كان مستوى المعنوية المحسوب ٠,٠١٤ وهو اقل من ٠,٠٢٥.

ومن خلال بيانات الجدول رقم(٨) يتضح أن السبب في ظهور فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات الإجابات على البند الثاني قد حدثت بسبب الاختلافات بين متوسطات الإجابات على البند لكل من مجموعة أساتذة المحاسبة ومجموعة مراقبي الحسابات، حيث كان مستوى المعنوية المحسوب ٠,٠١١ وهو اقل من ٠,٠٢٥

وبناء علي نتائج التحليل السابق فانه يتم قبول الفرض العدمي للفرض الأول القائل بأنه لا توجد فروق ذات دلالة جوهرية بين أراء فئات العينة على أهمية المحاسبة عن خسائر الانخفاض قيمة أصول إعادة التامين في شركات التامين. وقبول الفرض العدمي للفرض الثاني القائل بأنه لا توجد فروق ذات دلالة جوهرية بين أراء فئات العينة نحو أهمية العوامل المؤثرة على انخفاض قيمة أصول إعادة التامين في شركات التامين.

٢/٧/٥ تحليل البيانات المرتبطة بباقي الفروض

يوضح الجدول رقم (٩) التالي التحليل الإحصائي لاتجاهات أساتذة المحاسبة بالجامعات المصرية نحو تفضيلهم للأساليب المستخدمة في الاعتراف والقياس والإفصاح عن خسائر الانخفاض في قيمة الأصول، واسترداد تلك الخسائر (نتائج تفريع إجابات الأسئلة من الثالث حتى الثامن).

جدول رقم (٩)

التحليل الإحصائي لاتجاهات أساتذة المحاسبة بالجامعات المصرية نحو تفضيلهم للأساليب المستخدمة في الاعتراف والقياس والإفصاح عن الانخفاض في قيمة الأصول واستردادها.

السؤال	الإجابة نعم		الإجابة نعم	
	عدد	%	عدد	%
٣/ حدد الأسلوب أو الأساليب التي تفضلون استخدامها في قياس خسائر الانخفاض				
١/٣ زيادة القيمة الدفترية للأصل عن القيمة العادلة	١٩	٥٩	١٣	٤١
٢/٣ زيادة القيمة الدفترية للأصل عن صافي القيمة البيعية	١٥	٤٧	١٧	٥٣
٣/٣ زيادة القيمة الدفترية للأصل عن القيمة قيد الاستخدام	١٤	٤٤	١٨	٥٦
٤/٣ زيادة القيمة الدفترية للأصل عن صافي القيمة البيعية أو القيمة قيد الاستخدام أيهما اكبر	٢٠	٦٣	١٢	٣٧
٥/٣ أخرى	-		٣٢	١٠٠
٤/ حدد طريقة التي تفضلون استخدامها في الإفصاح عن قيمة الأصول التي انخفضت قيمتها				
١/٤ قائمة المركز المالي	٢	٦	٣٠	٩٤
٢/٤ الإيضاحات المتممة للقوائم المالية	٣٠	٩٤	٢	٦
٥/ حدد الأسلوب أو الأساليب التي تفضلون استخدامها في الإفصاح عن خسائر الانخفاض				

١/٥ قائمة الدخل	١٢	٣٨	٢٠	٦٢
٢/٥ قائمة المركز المالي	-	-	٣٢	١٠٠
٦/ حدد القسم الذي تفضلون استخدامه في الإفصاح عن خسائر الانخفاض				
١/٦ ضمن خسائر الأنشطة التشغيلية	٥	١٦	٢٧	٨٤
٢/٦ ضمن خسائر الأنشطة غير التشغيلية	٢٧	٨٤	٥	١٦
٧/ هل تفضلون الاعتراف باسترداد خسائر الانخفاض	٢٨	٨٨	٤	١٢
٨/ حدد القسم الذي تفضلون استخدامه في الإفصاح عن استرداد خسائر الانخفاض				
١/٨ ضمن أرباح الأنشطة التشغيلية	٤	١٢	٢٨	٨٨
٢/٨ ضمن أرباح الأنشطة غير التشغيلية	٢٨	٨٨	٤	١٢

كما يوضح الجدول رقم (١٠) التالي التحليل الإحصائي لاتجاهات معدي القوائم المالية نحو تفضيلهم للأساليب المستخدمة في الاعتراف والقياس والإفصاح عن خسائر الانخفاض في قيمة الأصول، واسترداد تلك الخسائر (نتائج تفريع إجابات الأسئلة من الثالث حتى الثامن).

جدول رقم (١٠)

التحليل الإحصائي لاتجاهات معدي القوائم المالية نحو تفضيلهم للأساليب المستخدمة في الاعتراف والقياس والإفصاح عن الانخفاض في قيمة الأصول واستردادها.

السؤال	الإجابة نعم		الإجابة نعم	
	عدد	%	عدد	%
٣/ حدد الأسلوب أو الأساليب التي تفضلون استخدامها في قياس خسائر الانخفاض				
١/٣ زيادة القيمة الدفترية للأصل عن القيمة العادلة	١٣	٦٢	٨	٣٨
٢/٣ زيادة القيمة الدفترية للأصل عن صافي القيمة البيعية	١٤	٦٧	٥	٢٤
٣/٣ زيادة القيمة الدفترية للأصل عن القيمة قيد الاستخدام	٩	٤٣	١٣	٥٧
٤/٣ زيادة القيمة الدفترية للأصل عن صافي القيمة البيعية أو القيمة قيد الاستخدام أيهما اكبر	١٥	٧١	٦	٢٩
٥/٣ أخرى	-	-	٢١	١٠٠
٤/ حدد طريقة التي تفضلون استخدامها في الإفصاح عن قيمة الأصول التي انخفضت قيمتها				
١/٤ قائمة المركز المالي	٢	١٠	١٩	٩٠
٢/٤ الإيضاحات المتممة للقوائم المالية	١٩	٩٠	٢	١٠
٥/ حدد الأسلوب أو الأساليب التي تفضلون استخدامها في الإفصاح عن خسائر الانخفاض				
١/٥ قائمة الدخل	١	٥	٢٠	٩٥
٢/٥ قائمة المركز المالي	-	-	٢١	١٠٠
٦/ حدد القسم الذي تفضلون استخدامه في الإفصاح عن خسائر الانخفاض				
١/٦ ضمن خسائر الأنشطة التشغيلية	١	٥	٢٠	٩٥
٢/٦ ضمن خسائر الأنشطة غير التشغيلية	٢٠	٩٥	١	٥

٧/ هل تفضلون الاعتراف باسترداد خسائر الانخفاض	١٨	٨٦	٣	١٤
٨/ حدد القسم الذي تفضلون استخدامه في الإفصاح عن استرداد خسائر الانخفاض				
١/٨ ضمن أرباح الأنشطة التشغيلية	٣	١٤	١٨	٨٦
٢/٨ ضمن أرباح الأنشطة غير التشغيلية	١٨	٨٦	٣	١٤

كما يوضح الجدول رقم (١١) التالي التحليل الإحصائي لاتجاهات مراقبي الحسابات الخارجيين نحو تفضيلهم للأساليب المستخدمة في الاعتراف والقياس والإفصاح عن خسائر الانخفاض في قيمة الأصول، واسترداد تلك الخسائر (نتائج تفريع إجابات الأسئلة من الثالث حتى الثامن).

جدول رقم (١١)

التحليل الإحصائي لاتجاهات مراقبي الحسابات الخارجيين نحو تفضيلهم للأساليب المستخدمة في الاعتراف والقياس والإفصاح عن الانخفاض في قيمة الأصول واستردادها.

السؤال	الإجابة نعم		الإجابة نعم	
	عدد	%	عدد	%
٣/ حدد الأسلوب أو الأساليب التي تفضلون استخدامها في قياس خسائر الانخفاض				
١/٣ زيادة القيمة الدفترية للأصل عن القيمة العادلة	١١	٦١	٧	٣٩
٢/٣ زيادة القيمة الدفترية للأصل عن صافي القيمة البيعية	١٢	٦٧	٦	٣٣
٣/٣ زيادة القيمة الدفترية للأصل عن القيمة قيد الاستخدام	٨	٤٤	١٠	٥٦
٤/٣ زيادة القيمة الدفترية للأصل عن صافي القيمة البيعية أو القيمة قيد الاستخدام أيهما اكبر	١٣	٧٢	٥	٢٨
٥/٣ أخرى	-	-	١٨	١٠٠
٤/ حدد طريقة التي تفضلون استخدامها في الإفصاح عن قيمة الأصول التي انخفضت قيمتها				
١/٤ قائمة المركز المالي	١	٦	١٧	٩٤
٢/٤ الإيضاحات المتممة للقوائم المالية	١٧	٩٤	١	٦
٥/ حدد الأسلوب أو الأساليب التي تفضلون استخدامها في الإفصاح عن خسائر الانخفاض				
١/٥ قائمة الدخل	١	٦	١٧	٩٩
٢/٥ قائمة المركز المالي	-	-	١٨	١٠٠
٦/ حدد القسم الذي تفضلون استخدامه في الإفصاح عن خسائر الانخفاض				
١/٦ ضمن خسائر الأنشطة التشغيلية	١	٦	١٧	٦٤
٢/٦ ضمن خسائر الأنشطة غير التشغيلية	١٧	٩٤	١	٦
٧/ هل تفضلون الاعتراف باسترداد خسائر الانخفاض	٢	١١	١٦	٨٩
٨/ حدد القسم الذي تفضلون استخدامه في الإفصاح عن استرداد خسائر الانخفاض				
١/٨ ضمن أرباح الأنشطة التشغيلية	١	٦	١٧	٩٤
٢/٨ ضمن أرباح الأنشطة غير التشغيلية	١٧	٩٤	١	٦

اختبار الفرض الثالث

لا توجد فروق ذات دلالة جوهرية بين أراء فئات العينة نحو أساليب قياس خسائر الانخفاض في قيمة أصول إعادة التامين في شركات التامين. ويختص السؤال الثالث بقائمة الاستقصاء بالفرض الثالث.

وتوضح الجداول أرقام (٩)،(١٠)،(١١) تفضيل فئات العينة استخدام أسلوب زيادة القيمة الدفترية للأصل عن صافي القيمة البيعية أو القيمة قيد الاستخدام أيهما اكبر في قياس خسائر الانخفاض في قيمة أصول إعادة التامين في شركات التامين، حيث وافق علية عدد(٢٠) من أساتذة المحاسبة بنسبة ٦٣% ، وعدد(١٥) من ومعدي القوائم المالية بنسبة ٧١%، وعدد(١٣) من مراقبي الحسابات الخارجيين بنسبة ٧٢%.

وهذا يعنى قبول الفرض الثالث القائل بأنه لا توجد فروق ذات دلالة جوهرية بين أراء فئات العينة نحو أساليب قياس قيمة خسائر انخفاض قيمة أصول إعادة التامين في شركات التامين.

اختبار الفرض الرابع

لا توجد فروق ذات دلالة جوهرية بين أراء فئات العينة نحو المعالجة المحاسبية لخسائر الانخفاض في قيمة أصول إعادة التامين في شركات التامين. وتختص الأسئلة أرقام ٣،٤،٥،٦ بقائمة الاستقصاء بالفرض الرابع.

وتوضح الجداول أرقام (٩)، (١٠)، (١١) اتفاق فئات العينة علي الإفصاح عن الأصول التي انخفضت قيمتها ضمن الإيضاحات المتممة للقوائم المالية. حيث وافق علية عدد(٣٠) من أساتذة المحاسبة بنسبة ٩٤%، وعدد(١٩) من ومعدي القوائم المالية بنسبة ٩٠%، وعدد(١٧) من مراقبي الحسابات الخارجيين بنسبة ٩٤%. كما يتضح ايضا اتفاق العينة علي الإفصاح عن خسائر الانخفاض في قيمة أصول إعادة التامين في شركات التامين ضمن خسائر الأنشطة غير التشغيلية في حالة قيام تلك الشركات باظهاها في بند مستقل بقائمة الدخل، حيث وافق علية عدد(٢٧) من أساتذة المحاسبة بنسبة ٨٤%، وعدد(٢٠) من ومعدي القوائم المالية بنسبة ٩٥%، وعدد(١٧) من مراقبي الحسابات الخارجيين بنسبة ٩٤%.

وهذا يعنى قبول الفرض الرابع القائل بأنه لا توجد فروق ذات دلالة جوهرية بين أراء فئات العينة نحو المعالجة المحاسبية لخسائر الانخفاض في قيمة أصول إعادة التامين في شركات التامين.

اختبار الفرض الخامس

لا توجد فروق ذات دلالة جوهرية بين أراء فئات العينة نحو الاعتراف والإفصاح عن استرداد خسائر الانخفاض في قيمة أصول إعادة التامين في شركات التامين. وتختص الأسئلة أرقام ٧، ٨بقائمة الاستقصاء بالفرض الخامس.

وتوضح الجداول أرقام (٩)، (١٠)، (١١) تفضيل فئات العينة الاعتراف باسترداد خسائر الانخفاض في قيمة أصول إعادة التامين في شركات التامين، حيث وافق علية عدد(٢٨) من أساتذة المحاسبة بنسبة ٨٨%، وعدد(١٨) من ومعدي القوائم المالية بنسبة ٨٦%، وعدد(١٧) من مراقبي الحسابات الخارجيين بنسبة ٩٤%.

وهذا يعنى قبول الفرض الخامس القائل لا توجد فروق ذات دلالة جوهرية بين أراء فئات العينة نحو الاعتراف والإفصاح عن استرداد خسائر الانخفاض في قيمة أصول إعادة التامين في شركات التامين.

كما يوضح الجدول رقم (١٢) التالي التحليل الإحصائي لفرض تساوي المتوسطات الحسابية نحو تفضيلهم للأساليب المستخدمة في الاعتراف والقياس والإفصاح عن خسائر الانخفاض في قيمة الأصول، واسترداد تلك الخسائر (نتائج تفريع إجابات الأسئلة من الثالث حتى الثامن).

جدول رقم (١٢)

التحليل الإحصائي لفرض تساوي المتوسطات الحسابية

لباقي أسئلة قائمة الاستقصاء

السـؤال	Chi-Square	Asymp. .Sig
٣/حدد الأسلوب أو الأساليب التي تفضلون استخدامها في قياس خسائر الانخفاض		
١/٣ زيادة القيمة الدفترية للأصل عن القيمة العادلة	٠,٧٨	٠,٦٨
٢/٣ زيادة القيمة الدفترية للأصل عن صافي القيمة البيعية	١,١٠	٠,٥٨
٣/٣ زيادة القيمة الدفترية للأصل عن القيمة قيد الاستخدام	١,٣١	٠,٥٢
٤/٣ زيادة القيمة الدفترية للأصل عن صافي القيمة البيعية أو القيمة قيد الاستخدام أيهما اكبر	٣,٤٢	٠,٦٨
٥/٣ أخرى	٠,٣٥	٠,٨٤
٥/ حدد الأسلوب أو الأساليب التي تفضلون استخدامها في الإفصاح عن خسائر الانخفاض		
١/٥ قائمة الدخل	٠,٧٦	٠,٦٥
٢/٥ قائمة المركز المالي	١,١٢	٠,٥٧
٦/ حدد القسم الذي تفضلون استخدامه في الإفصاح عن خسائر الانخفاض		
١/٦ ضمن خسائر الأنشطة التشغيلية	١,٢٩	٠,٥١
٢/٦ ضمن خسائر الأنشطة غير التشغيلية	٠,٣٨	٠,٨٤
٦/٢ وجودل دليل مادي على وجود أصول ايلة للزوال أو تدمير فيها	١,١٠	٠,٥٨
٧/ هل تفضلون الاعتراف باسترداد خسائر الانخفاض	٣,٣٩	٠,٦٩
٨/ حدد القسم الذي تفضلون استخدامه في الإفصاح عن استرداد خسائر الانخفاض		
١/٨ ضمن أرباح الأنشطة التشغيلية	١,٣١	٠,٥٢
٢/٨ ضمن أرباح الأنشطة غير التشغيلية	٠,٣٥	٠,٨٤

ومن خلال جدول رقم (١٢) يتضح أن اختبار كروسكال ويلز قد اظهر قيما لمستوى المعنوية المحسوب تزيد عن ٠,٠٥ الأمر الذي يعني عدم وجود فروق معنوية بين متوسطات المجموعات الثلاثة نحو تفضيلهم للأساليب المستخدمة في الاعتراف والقياس والإفصاح عن خسائر الانخفاض في قيمة الأصول، واسترداد تلك الخسائر.

النتائج والتوصيات

النتائج

– تلجأ شركات التامين إلى إعادة التأمين للحماية والضمان، أوالتوازن والاستقرار، أو الطاقة الاستيعابية ، أو الكوارث، أو الفوائد ذات النطاق الأوسع.

– لم تقم أياً من الدراسات السابقة ببناء نموذج محاسبي متكامل عن الانخفاض في قيمة الأصول يتغلب علي أوجه الخلاف بين المعايير المحاسبية المختلفة(خاصة المعايير الدولية والأمريكية) يفيد مستخدمي القوائم المالية في الوحدات الاقتصادية بصفة عامة وشركات التامين بصفة في اتخاذ قراراتهم المختلفة.

– انه بالرغم من أهمية معيار المحاسبة عن الانخفاض في قيمة الأصول بالنسبة لجودة التقارير المالية، إلا أن معايير المحاسبة بصفة عامة ومعيار المحاسبة عن انخفاض قيمة الأصول بصفة خاصة يسمحوا بإدارة الربح وذلك من خلال السماح بعكس الخسارة أو أي جزء منها مرة أخري إذا ظهرت مؤشرات تدل على تحسن القيمة الاستردادية للأصل.

– إن التخفيض في قيمة الأصول لا يمكن النظر إليه في كل الأحوال علي انه سلوك انتهازي من قبل إدارة الوحدة الاقتصادية.

– اتفاق العديد من الدراسات حول المعيار العام اللازم للاعتراف بالانخفاض في قيمة الأصول، إلا أنها اختلفت على الظروف والعوامل التي تؤدى إلى تحقق ذلك المعيار، واختلفت كذلك على إمكانية استرداد خسائر الانخفاض في قيمة الأصول.

– بالرغم من تحديد معايير المحاسبة للمؤشرات التي يستدل منها علي الانخفاض، إلا أنها لم تحدد ذلك علي سبيل الحصر ومن ثم سمحت للإدارة باستخدام مؤشرات أخري. وإن مسألة الاختيار لم تكن قاصرة علي استخدام مؤشرات أخري، بل امتدت إلي نوع المؤشر أو المقياس المستخدم.

– أنه يمكن اتخاذ قرار بالتخلي عن الأصل بالكامل بالبيع أو الاستبدال وذلك إذا كانت صافي القيمة الحالية المتبقية أقل من القيمة التي يتم التخلي عنها، والاعتراف بخسائر الانخفاض في قيمة الأصول وقياسها إذا كانت صافي القيمة الحالية المتبقية أقل من القيمة الدفترية للأصل.

– وجود تباين بين الوحدات الاقتصادية فيما يتعلق بالإفصاح عن خسائر الانخفاض في قيمة الأصول، حيث يميل بعضها إلي الإفصاح عن خسائر الانخفاض في قيمة الأصول بقائمة الدخل ضمن الأنشطة التشغيلية، في حين يدرجها البعض الآخر بقائمة الدخل ولكن ضمن الأنشطة غير التشغيلية. و هذا التباين يرجع إلي المساحة التي منحتها معايير المحاسبة المختلفة لإدارة الوحدات الاقتصادية.

– يمكن الإفصاح عن خسائر الانخفاض في قيمة أصول إعادة التامين لشركات التامين في القوائم المالية والإيضاحات المتممة لها وذلك علي النحو التالي:

– الإفصاح عن خسائر الانخفاض في قيمة الأصول بقائمة الدخل ضمن الأنشطة غير التشغيلية في بند مستقل قبل الضرائب علي الدخل.

– الإفصاح عن الأمور التالية بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية:

– وصف كامل للأصول التي انخفضت قيمتها.

– الأقسام التي توجد بها هذه الأصول.

– الوقائع أو الإحداث التي أدت التي تخفيض قيمة الأصول.
– وقت التخلص من الأصل(كلما كان ذلك ممكنا).
– القيمة الدفترية للأصول التي انخفضت قيمتها.
– الطريقة التي تم بها حساب القيمة العادلة للأصل(القيمة الممكن استردادها).

أما فيما يتعلق **بتوقيت الإفصاح** عن انخفاض قيمة أصول إعادة التامين فالأمر يتوقف علي ما تحمله البيانات الخاصة بها من إخبار، فإذا كانت تحمل إخبارا جيدة تتمثل في تخفيض التكاليف وتحقيق مزايا ضريبية وتحسين في ربح النشاط وتدعيم إعادة الهيكلة، فانه يتم الإفصاح عنها فترياً،أما إذا كانت تحمل إخبارا سيئة متمثلة في انخفاض التدفقات النقدية المستقبلية، أو وجود أصول سوف يتم الاستغناء عنها أو لا تعمل بطاقتها الإنتاجية الكاملة، فانه يتم الإفصاح عنها سنوياً لتأثيرها علي قيمة شركة التامين.

– قبول الفرض الأول القائل بأنه لا توجد فروق ذات دلالة جوهرية بين أراء فئات العينة على أهمية المحاسبة عن خسائر الانخفاض قيمة أصول إعادة التامين في شركات التامين. وقبول الفرض الثاني القائل بأنه لا توجد فروق ذات دلالة جوهرية بين أراء فئات العينة نحو أهمية العوامل المؤثرة على انخفاض قيمة أصول إعادة التامين في شركات التامين. وقبول الفرض الثالث القائل بأنه لا توجد فروق ذات دلالة جوهرية بين أراء فئات العينة نحو أساليب قياس خسائر انخفاض قيمة أصول إعادة التامين في شركات التامين. وقبول الفرض الرابع القائل بأنه لا توجد فروق ذات دلالة جوهرية بين أراء فئات العينة نحو المعالجة المحاسبية خسائر الانخفاض قيمة أصول إعادة التامين في شركات التامين. وقبول الفرض الخامس القائل لا توجد فروق ذات دلالة جوهرية بين أراء فئات العينة نحو الاعتراف والإفصاح عن استرداد خسائر انخفاض قيمة أصول إعادة التامين في شركات التامين.

التوصيات

– توجيه اهتمام شركات التامين إلي الاستفادة من النموذج المقترح للمحاسبة عن انخفاض قيمة أصول إعادة التأمين لديها.
– رفع الوعي المحاسبي بأهمية القياس والإفصاح المحاسبي عن الانخفاض في قيمة الأصول لدى المسئولين عن إعداد القوائم المالية بالوحدات.
– إجراء مزيد من الدارسات تتناول تطوير المحاسبة عن انخفاض قيمة الأصول أخري بخلاف الأصول الثابتة والأصول المتداولة مثل الشهرة.
– إجراء مزيد من الدارسات تتناول تقييم وتطوير النموذج المقترح من الباحث للمحاسبة عن الانخفاض في قيمة الأصول.

مراجع البحث

المراجع العربية

- عبد ربه، إبراهيم علي إبراهيم (٢٠٠٦)، "**مبادئ التأمين**"، الإسكندرية، الدار الجامعية، ص٣٩٢.
- عريقات، حربي محمد، عقل، سعيد جمعة (٢٠٠٨)، "**التأمين وإدارة الخطر:النظرية والتطبيق**"، عمان، دار وائل للطباعة والنشر، ص ص١٨٩-١٩١.
- سيد، حسن بدر حسن (٢٠١٣)، "**التامين ورياضياته-الفكر التقليدي والاتجاهات المعاصرة في الخطر والتامين ودعم اتخاذ القرار**"، الجزء الأول، الطبعة الأولي، مكتبة كلية التجارة(بنين)، جامعة الأزهر، ص ص٢١٩-٢٢٧.
- جاب الله، حسين سلامه حسين (٢٠١١)، "المشكلات المحاسبية المترتبة علي انخفاض قيمة الأصول في ضوء تعديلات المعايير المحاسبية-دراسة ميدانية"، **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الثالث، ص ص٢٨٤-٣٠١.
- العجمي، حسين يوسف (٢٠٠٩)، "**التأمين:الأسس والممارسة**"، البحرين، معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية، ص ص١٦٤-١٧٠.
- الريشاني، سمير (٢٠٠٩)، "انخفاض قيمة الأصول طويلة الأجل وأهمية تطبيقها في سورية"، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، المجلد ٢٣، العدد الثاني، ٢٠٠٧، ص ص١٦٥-١٨٣.
- حسن، سيد عبد الفتاح صالح (١٩٩٨)، " دراسة تحليلية لمشاكل الإفصاح المحاسبي عن انخفاض قيمة الأصول طويلة الأجل في ضوء معيار EASB رقم (١٢١)"، **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الأول، ص ص٧٥٣-٨٠٩
- حامد، صفا محمود السيد (٢٠٠٢)، "دوافع القرار المحاسبي بشأن الانخفاض في قيمة الأصول الثابتة-دراسة ميدانية"، **مجلة البحوث التجارية المعاصرة**، كلية التجارة، جامعة سوهاج، المجلد السادس عشر، العدد الثاني،ص ص٦٤-١١٢.
- كامل، صلاح محمد (١٩٩٧)، " المحاسبة عن انخفاض قيمة الأصول طويلة الأجل بين معايير المحاسبة الأمريكية والدولية لبحث مدي ملاءمتها للتطبيق في مصر"، **مجلة الدراسات والبحوث التجارية**، كلية التجارة ببنها، جامعة الزقازيق، العدد الثاني،ص ص١٨١-٢٢٥.
- الجباعي، محمد معروف،"**مبادئ التأمين بين الأسس النظرية والحالات التطبيقية**"،الأردن،دار الحضارة،١٩٩٧، ص ص١٦٢-١٦٣.
- أبو الخير، مدثر طه(٢٠٠٩) ، "أثر معايير المحاسبة الدولية والعوامل النظامية علي جودة التقارير المالية- دراسة ميدانية عن تطبيق معيار الانخفاض في قيمة الأصول"، **مجلة كلية التجارة والتمويل**، العدد الثاني، ص ص١٨٩-٢٦٠.
- معيار المحاسبة السعودي رقم(١٩) بعنوان "محاسبة الهبوط في قيمة الأصول غير المتداولة"، (٢٠٠٨) **الهيئة السعودية للمحاسبين القانونين**، *لجنة معايير المحاسبة*، معايير المحاسبة المالية.
- معيار المحاسبة المصري رقم(٣١) بعنوان " *اضمحلال الأصول* "، (٢٠٠٦)، **وزارة الاستثمار**، *معايير المحاسبة المصرية*، القاهرة.

– المليجي، هشام حسن عواد (٢٠٠٢)، " الانعكاسات المحاسبية للانخفاض في قيمة الأصول"، **المجلة العلمية لكلية التجارة**، كلية التجارة(بنين)، جامعة الأزهر،العدد(٢٧)، ص ص١٨٥-٢١٦.

المراجع الأجنبية

-Ball, R. and L. Shivakumar, (2005), "Earning Quality in UK Private Firms: Comparative loss recognition timeliness", **Journal of Accounting and Economics**, 39, pp.87-88.

-FASB, Statement of Financial Accounting Standards(1995)No.121, Accounting for the impairment of long-lived Assets and for Long-Lived Assets to be disposed of, **Journal of Accountancy**, June, pp. 123- 128.

-FASB, Statement of Financial Accounting Standards(2011)No.144, **Accounting for the impairment or disposal of long-live Assets**, Norwalk. CT.

-Field, A**., (**2009) **Discovering Statistics Using SPSS**, Third Edition, California: SAGE Publications Inc.

-Herz, H., (2001) "Equality Valuation models and Measuring Goodwill impairment", **Accounting Horizons,** June, P.162-169.

-IASB, **International Accounting Standards Board**,(2004) No. 36, **"**Impairment of assets", London, UK: IASB.

- IFRS, **International Financial Reporting Standard**, (2013) IFRS No. 4**,** "Insurance Contracts". Available at:http://www.ifrs.org/Pages/default.aspx

-Jarva, H., (2007), "Impairment write-offs, discretionary accruals, and earnings persistence, "***Working Paper"***, University of Oulu. Available at: www.ssrn.com.

-Meeting T. and Luecke W., (2002) "Asset impairment and disposal", **Journal of Accountancy**. Available at: http://www.acipa.org/index.htm**.**

-Rezaee, Z., Smith A., and Lindbeck S.,(1996), "An Examination of long-Lived Asset impairments under SFAS No.121", **International Advances in Economic Research**, February, pp.80-88.

-Riedl, E.,(2004), "An examination of long-lived asset impairment", **The Accounting Review**,79 (4), pp. 823-824.

-Smith J.,(1994), "Asset Impairment disclosure will Accounting for Asset impairment led to performance impairment?", **Journal of Accountancy**, December, pp.60-82.

-Titard, L., and Praise, B., (1996) "Impaired Assets Meeting users information needs", **Journal of Accountancy**, p.56.

-Watts, R.,(2000). Conservatism in accounting part I: Explanation and implication. **Accounting Horizons**, 17 (Supplement), pp. 208.

-Zucca J., and Compbell R.,(1992), "A Closer Look at discretionary write-downs of impaired Assets", **Accounting Horizons**, pp. 30-36.

-http://www.aasb.gov.au/Pronouncements/Standard-Results.aspx?standard_search=Impairment%20of%20Assets

-http://www.hkicpa.org.hk/en/standards-and-regulations/standards

-http://www.icaew.com/en/library/subject-gateways/accounting-standards/uk-frs/frs-11

http://www.masb.org.my/index.php?searchword=Impairment%20of%20Assets&searchphrase=all&Itemid=14&option=com**.**

ملحق البحث

قائمة استقصاء

عن بحث بعنوان

تطوير المحاسبة عن انخفاض قيمة أصول إعادة التأمين وفقاً للمعايير المحاسبية– دراسة ميدانية–

إعداد

د.عماد سعد محمد الصايغ

أستاذ المحاسبة المساعد

بكلية التجارة (بنين)، جامعة الأزهر بالقاهرة

تهدف الدراسة إلى تطوير المحاسبة عن انخفاض قيمة أصول إعادة التامين في شركات التامين، وتحقيق الأهداف الفرعية التالية:

١– تحديد ماهية وأسباب الانخفاض في قيمة الأصول.

٢– دراسة أساليب الاعتراف والقياس والإفصاح المحاسبي عن خسائر الانخفاض في قيمة الأصول.

٣– دراسة أساليب الاعتراف والقياس والإفصاح المحاسبي عن استرداد خسائر الانخفاض في قيمة الأصول.

٤– دراسة أساليب الاعتراف والقياس والإفصاح المحاسبي عن خسائر انخفاض قيمة أصول إعادة التامين في شركات التامين واستردادها.

٥– بناء نموذج محاسبي يحدد أسس الاعتراف والقياس والإفصاح المحاسبي عن خسائر الانخفاض في قيمة أصول إعادة التأمين تسترشد به شركات التامين في المحاسبة عن أصولها التي انخفضت قيمتها واستردادها.

ويعرف الانخفاض في قيمة الأصول Impairment of Assets بأنه عدم قدرة الأصل على استرداد قيمته الدفترية خلال عمره المتبقي، ويحدث ذلك عندما تزيد القيمة الدفترية للأصل عن القيمة الاستردادية له.

وباعتباركم من الأطراف ذات الاهتمام بهذا الموضوع فإن التعرف على رأيكم سوف يساهم بدرجة كبيرة في تحقيق أهداف هذا البحث. وأحب أن أؤكد لسيادتكم أن البيانات الواردة بهذه القائمة ســوف تستخدم لأغراض البحث العلمي فقط ، ولن يطلـــــع عليها سوي الباحث.

مع خالص الشكر والتقدير مقدماً علي تعاونكم

الباحث

الاسم (اختياري):.....

الوظيفـــــــة: برجاء تحديد نوع الوظيفة التي تعمل بها:

أستاذ محاسبة جامعي	معدي للقوائم المالية	مراقب حسابات خارجي

أسئلة قائمة الاستقصاء

تنويه (عام): الأسئلة التالية تحتمل الاختلاف في وجهات النظر، الرجاء من سيادتكم وضع علامة صـــح (√) في الخانة المخصصة للتعبير عن وجهة نظرك:

م	السـؤال	مهم جدا	مهم	متوسط الأهمية	غير مهم	عديم الأهمية
١-	حدد درجة أهمية المحاسبة عن الانخفـاض فـي قيمـة أصول إعادة التامين					

٢- حدد درجة أهمية الاعتراف والقياس والإفصاح المحاسبي عن خسائر الانخفاض في قيمـة أصـول إعادة التامين:

م	السـؤال	مهم جدا	مهم	متوسط الأهمية	غير مهم	عديم الأهمية
١/٢	الانخفاض الجوهري في القيمة السوقية للأصل					
٢/٢	التغيير الجوهري في نطاق أو طريقة استخدام الأصل.					
٣/٢	التغيير الجوهري في مناخ الأعمـال فـي غيـر صـالح المشروع.					
٤/٢	الزيادة الجوهرية في إجمالي تكاليف الأصل عـن المبلـغ المتوقع الحصول عليه منه.					
٥/٢	استمرار عجز صافي التدفق النقدي الناتج من التشغيل.					
٦/٢	وجود دليل مادي على وجود أصول آيلة للزوال أو تدمير فيها.					
٧/٢	وجود دليل يشير إلى أن الأداء الحالي والمستقبلي للأصل سيكون أسوأ مما هو متوقع					

٣- تستخدم الأساليب التالية في قياس خسائر الانخفاض في قيمة الأصول. حدد الأسلوب أو الأساليب التي تفضلون استخدامها في قياس خسائر انخفاض أصول إعادة التامين في شركات التأمين.

١/٣ زيادة القيمة الدفترية للأصل عن القيمة العادلة. نعم ( ) لا ( )

٢/٣ زيادة القيمة الدفترية للأصل عن صافي القيمة البيعية. نعم ( ) لا ( )

٣/٣ زيادة القيمة الدفترية للأصل عن القيمة قيد الاستخدام. نعم ( ) لا ( )

٤/٣ زيادة القيمة الدفترية للأصل عن صافي القيمة البيعية أو القيمة قيد الاستخدام أيهما أكبر. نعم ( ) لا ( )

٥/٣ أخرى (برجاء تحديدها) نعم ( ) لا ( )

٤- يتم الإفصاح عن الأصول التي انخفضت قيمتها ضمن قائمة المركز المالي أو ضمن الإيضاحات المتممة للقوائم المالية. حدد الطريقة التي تفضلون استخدامها في الإفصاح عن قيمة أصول إعادة التامين التي انخفضت قيمتها.

١/٤ قائمة المركز المالي. نعم ( ) لا ( )

٢/٤ الإيضاحات المتممة للقوائم المالية نعم ( ) لا ( )

٥- تستخدم الأساليب التالية في الإفصاح عن خسائر الانخفاض في قيمة الأصول، حدد الأسلوب أو الأساليب التي تفضلون استخدامها في الإفصاح عن خسائر أصول إعادة التامين.

١/٥ قائمة الدخل. نعم ( ) لا ( )

٢/٥ قائمة المركز المالي. نعم ( ) لا ( )

٦- يتم الإفصاح عن خسائر الانخفاض في قيمة الأصول بقائمة الدخل في عدة أقسام، حدد القسم الذي تفضلون استخدامه في الإفصاح عن خسائر الانخفاض في قيمة أصول إعادة التامين.

١/٦ ضمن خسائر الأنشطة التشغيلية. نعم ( ) لا ( )

٢/٦ ضمن خسائر الأنشطة غير التشغيل. نعم ( ) لا ( )

٧- هل تفضلون سيادتكم الاعتراف باسترداد خسائر الانخفاض في قيمة أصول إعادة التامين متى توافرت أسباب تشير إلى استردادها. نعم ( )
لا ( )

٨- في حالة الإجابة على السؤال السابع بنعم حدد القسم الذي تفضلون استخدامه في الإفصاح عن استرداد خسائر أصول إعادة التامين بقائمة الدخل.

١/٨ ضمن أرباح الأنشطة التشغيلية. نعم ( ) لا ( )

٢/٨ ضمن أرباح الأنشطة غير التشغيلية. نعم ( ) لا ( )